الأمم المتحدة

A/76/PV.7

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٧

الأربعاء، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

*نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أدوم (كوت ديفوار).*

*افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.*

**خطاب السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير سلطة الشعب للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية ليقدّم خطابا رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية.

**السيد بلاسينسيا غونزاليس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أقدّم إلى الجمعية العامة البيان المسجل مسبقاً لفخامة السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية.

*عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الأول، وانظر A/76/332/Add.3).*

تُركت هذه الصفحة فارغة

**خطاب السيد أوخنا خوريلسوخ، رئيس منغوليا**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس منغوليا.

*اصطحب السيد أوخنا خوريلسوخ، رئيس منغوليا، إلى قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أوخنا خوريلسوخ، رئيس منغوليا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس خوريلسوخ** (تكلم باللغة المنغولية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تهاني القلبية لمعالي السيد عبد الله شهيد على انتخابه بالإجماع رئيسا للجمعية العامة وأتمنى له كل

وفقا للمقرر ٥٧٣/٧٥ ودون أن يشكل ذلك سابقة بالنسبة للاجتماعات الرفيعة المستوى المقررةِ المزمعِ عقدها في إطار الأسابيع الرفيعة المستوى التي ستنظَّم مستقبلا، ستستكمل المحاضر الرسمية للجمعية العامة بمرافق تتضمن البيانات مسجلة سلفا التي يقدمها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي سيُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية العامة. وينبغي إرسال البيانات المقدمة في هذا الصدد إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: estatements@un.org

21-26085 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

النجاح في أعمال الدورة السادسة والسبعين. وأتعهد بدعم وفد بلدي له وتعاونه معه بصورة كاملة في الاضطلاع بمسؤولياته.

على مدى العامين الماضيين، عانت البلدان في جميع أنحاء العالم من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) غير المتوقعة وتحملت وطأة الأوقات الصعبة معا. وبالنيابة عن شعب منغوليا، أود أن أعرب عن خالص التعازي في فقدان ٤,٦ ملايين شخص في جميع أنحاء العالم جراء فيروس كورونا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناني للأطباء والعاملين في المجال الطبي والعاملين في الخطوط الأمامية الذين يخدمون بلا كلل لحماية أرواح الناس الغالية وصحتهم في كل ركن من أركان كوكبنا. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديري لمنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها على دورها الهائل في مكافحة الجائحة من خلال توحيد جميع الدول الأعضاء ومساعدتها وتزويدها بالمعلومات والتوجيه.

ولم تؤثر الجائحة على الصحة العالمية فحسب، بل على كل مجال من مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبات من الواضح أن التاريخ البشري سيقسم إلى مرحلة ما قبل كوفيد-١٩ ومرحلة ما بعده. ولقد تعلمنا عددا من الدروس. ثمة مقولة منغولية مفادها أن "المرض لا يكلف نفسه عناء الاستئذان"، والتي تعني أن الأمراض لا تميز وفقا للعرق أو العمر أو الجنس أو الثروة وهي تسلط الضوء على أحد مبادئ الأخلاق المنغولية، والذي يتمثل في أهمية الاعتناء بالأشخاص الذين يواجهون مشاكل وليس إساءة معاملتهم. وبدلا من ممارسة التمييز ضد بعضنا بعضا، ينبغي أن نركز على توحيد قوانا والتغلب على الجائحة الخطيرة التي تواجه البشرية.

في بعض البلدان شهدنا أيضا احتجاجات وحركات تمرد ضد تدابير الإغلاق الشامل وأوامر الإقامة في المنزل. وتراقب منغوليا، المعروفة جيدا بأنها واحة للديمقراطية في منطقتها، عن كثب قضايا حقوق الإنسان التي ظهرت خلال فترة الإغلاق الشامل بسبب الجائحة. وحقيقة أن منغوليا والعديد من البلدان الآسيوية الأخرى تمر بأزمة كوفيد-١٩ دون وقوع نزاعات كبيرة فيما يتعلق بحقوق الإنسان تدل على ميزة الثقافات المجتمعية في آسيا مقارنة بالثقافات الأخرى الأكثر فردية. وأعتقد اعتقادا راسخا أن احترام ثقافات الآخرين وقيمهم، فضلا عن التعلم من نجاحات وإخفاقات بعضنا بعضا، سيكون أمرا حيويا إذا أردنا أن نتغلب جماعيا على التحديات التي قد تواجه البشرية في المستقبل.

وشكل التفشي المفاجئ لكوفيد-١٩ ضغوطا هائلة على الصحة العالمية وعلى الموارد البشرية والبنية التحتية وسلاسل الإمداد على وجه الخصوص. ومع استمرار انتشار عدوى المرض، انكشف واقع الظلم الاجتماعي بوضوح. كما أن تفشي الجائحة نبه الدول القومية الحديثة إلى أن الأهمية الوجودية لقطاع الصحة لا تقل أهمية عن أهمية قطاع الدفاع. وبدأ يظهر إدراك أن مفهوم التنمية العالمية ينبغي ألا يشمل التنمية الاجتماعية الاقتصادية الخضراء والمتاحة للجميع فحسب، بل ينبغي أن يشمل أيضا الاعتبار الرئيسي المتمثل في الصحة والدبلوماسية الصحية. وهناك حاجة ملحة في القطاع الصحي إلى تحسين إدارة المخاطر والتأهب والاستثمار وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتطبيق السريع للتكنولوجيا والابتكارات المتطورة. وتركز بلدان العالم والمجتمع الدولي جهودها الجماعية والمساعدة المتبادلة على عملية التطعيم، التي تعتبر أفضل حماية ضد كوفيد-١٩. وحتى اليوم، قام مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، الذي يسعى إلى ضمان إتاحة فرص متكافئة للحصول على لقاحات كوفيد-١٩، بتقديم ١٩٠ مليون جرعة لقاح إلى ١٣٨ بلدا، مما وفر دعما لا يقدر بثمن للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

وفي منغوليا، تلقى ٦٥ في المائة من السكان التطعيم الكامل ضد كوفيد-١٩ بدعم من بلدان أخرى والمشتريات الحكومية، بالإضافة إلى مرفق كوفاكس. وشهدنا انخفاضا عاما في انتشار الفيروس في منغوليا، على الرغم من حدوث ارتفاع في الأشهر الأخيرة. ولذلك، بدأت الحكومة في اتخاذ خطوات تدريجية للعودة إلى الحياة الطبيعية بفتح الخدمات وبدء التدريب في الفصول الدراسية وزيادة عدد الرحلات الجوية الدولية.

وقد شكلت الجائحة تحدياً شديدا لاقتصادات العالم وسيولتها وقدرتها على الصمود. وتشير التقديرات إلى أن الفيروس خفض النمو الاقتصادي العالمي بنسبة ٤,٩ في المائة في عام ٢٠٢٠، وانخفضت التجارة العالمية بنسبة ٥,٣ في المائة. ومع ذلك، من المتوقع أن ينتعش الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢١. وكانت تكنولوجيا المعلومات المحرك الرئيسي للحياة الاجتماعية خلال الجائحة وأثبتت بقوة دورها ومكانتها في الحياة في القرن الحادي والعشرين. وفي حين أن استخدام تكنولوجيا المعلومات كان بالفعل متأصلا بعمق في الاقتصاد والأعمال التجارية والعلاقات المالية، شهدنا خلال الجائحة توسعا في التشخيص والعلاج عن بعد والتعلم الإلكتروني والعمل عن بعد، مما أدى إلى ظهور أشكال جديدة من تنظيم العمل.

وفي العامين الماضيين، تعلمنا أن العزلة عن المجتمع والوحدة محفوفتان بالخوف أكثر من فيروس كورونا نفسه، وذلك في وقت تحتاج فيه البشرية بشكل متزايد إلى التنشئة الاجتماعية. كما رأينا أن نقص التواصل الشخصي بين أفراد الأسرة والأصدقاء والأطفال والزملاء والدول والأمم له أثر سلبي على الأعمال التجارية والتعليم والسلوك الاجتماعي والعلاقات والصحة العقلية. ومن الجدير بالذكر أننا إذا اعتبرنا التحديات التي تواجه العالم فرصا لتوفير الموارد والوقت والمكان، فإننا سنتمكن من التكيف والتعافي بشكل أسرع في بيئتنا الجديدة.

لقد تم إلغاء النظام الملكي في منغوليا نتيجة للثورة الشعبية في عام ١٩٢١. ثم اعتمدنا أول دستور لدينا وأعلنا الجمهورية. ومع ذلك، فإن انضمامنا إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٦١ كان بمثابة ضمان إضافي لاستقلالنا وسيادتنا عندما أصبحنا عضوا كامل العضوية في المجتمع العالمي. ولذلك، فإننا نعتبر تلك الذكرى السنوية حدثا هاما في تاريخنا الوطني ونحييها على نطاق واسع. وينظر المنغوليون إلى الأمم المتحدة على أنها منظمة تدافع عن السلام والأمن وحقوق الإنسان وتنمية الأمم في القارات الخمس، ورفيقة مخلصة على مدى السنوات الستين الماضية، وشريك موثوق به لأكثر بكثير من ٦٠ سنة قادمة.

وهناك مقولة منغولية أخرى هي أن الشخص الذي لديه أصدقاء يعيش في مساحة واسعة مثل السهوب، والشخص الذي ليس لديه أصدقاء يعيش في مساحة ضيقة مثل راحة اليد. وحاليا، تتمتع منغوليا بعلاقات دبلوماسية مع ١٩٣ بلدا من بلدان العالم وقد انضمت إلى أكثر من ٧٠ منظمة دولية وحكومية دولية. ونعتقد أن انضمام منغوليا إلى أكثر من ٢٩٠ معاهدة دولية دليل على موقفنا ودورنا ومسؤولياتنا المتنامية في الساحة الدولية وفي الشؤون العالمية.

لقد أسهمت منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها إسهاما كبيرا في تنمية منغوليا. وقد تعاونا بشكل مثمر في عدد من المجالات المحددة، بما في ذلك تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وتحسين البيئة القانونية وضمان حقوق الإنسان والحد من الفقر وحماية صحة الأم والطفل وتعزيز التنمية البيئية والمستدامة. وبالنيابة عن شعب منغوليا، أود أن أعرب عن خالص امتناني للأمم المتحدة ووكالاتها على تقديم المساعدة المتعددة الأوجه وإنشاء مجموعات من المانحين والداعمين خلال الأوقات الصعبة التي واجهها بلدنا، مثل عملية انتقالنا الاجتماعي والاقتصادي في التسعينات والكوارث الشتوية المتكررة وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وعلى مدى الستين عاما الماضية، شاركت وساهمت منغوليا بنشاط في تحقيق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد أيد بلدي وبادر إلى تقديم أكثر من ٩٠ قرارا للجمعية العامة بشأن ٢٠ بندا من بنود جدول الأعمال، بما في ذلك أسبوع نزع السلاح والإعلان بشأن الحق في السلام ومركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة والتعاونيات وحالة المرأة في المناطق الريفية والإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم من أجل الديمقراطية. وفي هذا الصدد، أعلنت منغوليا في عام ١٩٩٢ أن أراضيها خالية من الأسلحة النووية، وهي تعمل بنشاط في هذا الخصوص منذ ذلك الحين.

وعلاوة على ذلك، أود أن أؤكد أننا نشارك بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ٢٠٠٢؛ وأن الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٢ أُعلنت باعتبارها عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية بمبادرة

من منغوليا؛ وأن مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، وهو أول هيئة حكومية دولية من نوعها، قد أنشئ في أولان باتور. وبينما نواصل العمل على دعم الاحتياجات والمصالح الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية على أساس ميزة موقعنا الجغرافي، فإننا نسعى جاهدين إلى أن تطوير برنامج ”النقل العابر لمنغوليا“، لجعل منغوليا مركز عبور وتجارة وخدمة يربط آسيا وأوروبا. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد أن منغوليا ملتزمة بالمشاركة في التكامل الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك مثلا بأن تصبح شريكا للحوار في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والانضمام إلى مؤتمر قمة شرق آسيا والتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

وقد كانت جائحة فيروس كورونا أكبر كارثة واجهناها منذ الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من مرور ١٠٣ سنوات على الحرب العالمية الأولى، و ٧٦ عاما على الحرب العالمية الثانية، لم نتخلص بعد بشكل كامل من مخاطر الحرب، ولا تزال محاولات حل المسائل بالوسائل العسكرية مستمرة حتى يومنا هذا. وفي عالم اليوم، يجب بالتالي القضاء تماما على ظاهرة الحرب المروعة من مستقبل البشرية ومفاهيم السلامة البشرية. ودور وأهمية كفالة حل جميع النزاعات وسوء الفهم من خلال الوسائل السلمية والحوار وحده، إلى جانب تعزيز الدبلوماسية الوقائية، آخذان في الازدياد.

وهناك اعتقاد خاطئ واسع الانتشار بأن سلفنا جنكيز خان كان رجلا شريرا غزا العديد من الأمم. ومع ذلك، فإن تاريخ العالم ودراساته تظهر أنه كان متمسكا بالدبلوماسية وصانع سلام لديه رغبة حقيقية في إقامة حدود دون أعمال عدائية. وقد تحقق حلمه من خلال تحقيق سلام متين استمر لما يقرب من ٢٠٠ عام على رقعة الشطرنج العظيمة في أوراسيا، وهي الفترة التي يطلق عليها علماء العالم ”فترة السلام المنغولي“ وكانت مساهمة ملحوظة في تنمية البشرية. وقد ورثنا نحن المنغوليين روح الاعتزاز بالسلام من أسلافنا، واليوم منغوليا معترف بها دوليا كأمة ديمقراطية محبة للسلام.

وفي عام ١٩٩٠، تمكنا من الانتقال سلميا إلى نظام ديمقراطي دون إطلاق أي رصاصة. وليس لدينا نزاعات إقليمية أو حدودية مع جيراننا، ولا منازعات عرقية أو دينية. وتتبع منغوليا سياسة خارجية سلمية ومنفتحة ومستقلة ومتعددة الركائز. وبغية بناء حصانة فكرية ضد الحرب لدى البشر، نقترح مبادرة للاحتفال بيوم ٢ أيلول/سبتمبر، وهو اليوم الذي انتهت فيه الحرب العالمية الثانية المدمرة، التي شارك فيها أكثر من ١٠٠ مليون شخص من أكثر من ٣٠ بلدا وأزهقت أرواح الملايين، كيوم دولي لإحياء ذكرى انتصار البشرية على الحرب. ونحن واثقون من أن بلدان وشعوب العالم ستدعم مبادرتنا.

إننا نشهد مسائل عسكرية وسياسية وأمنية ناشئة وعددا متزايدا من النزاعات المسلحة المتصلة بالدين أو الاختلافات الثقافية أو المنافسة الاقتصادية أو العولمة، إلى جانب التدفق المتزايد للاجئين والتدهور البيئي. وقد عُدلت وفقا لذلك سياسة الأمم المتحدة في مجال السياسة وعمليات حفظ السلام ونموذجها ونطاقها. ونؤيد الجهود الرامية إلى زيادة أدوار حفظة السلام والتغييرات في متطلباتهم، فضلا عن التطلع إلى اتخاذ إجراءات فورية عن طريق قوة مدمجة مجهزة بأسلحة ومعدات ومرافق حديثة تتماشى مع الحالة التشغيلية للبعثة المعنية.

ومنذ عام ٢٠٠٢، نشرت منغوليا ما يقرب من ٢٠ ٠٠٠ من ذوي الخوذ الزرق في ١٣ عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في ثلاث قارات مختلفة وتحتل مرتبة عالية في العالم من حيث عدد أفراد قوات حفظ السلام وعدد الأفراد العسكريين. وستسعى منغوليا إلى زيادة مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل، وهي تستعد لنشر قوة للرد السريع وسريّة التشييد والهندسة ومستشفى من المستوى الثاني في بعثات الأمم المتحدة. كما أننا نتبع سياسة ترمي إلى زيادة نسبة النساء في قوات حفظ السلام لدينا إلى ١٥ في المائة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، ستستضيف منغوليا مؤتمرا دوليا بشأن مشاركة النساء في صفوف حفظة السلام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في العام المقبل في أولان باتور. وندعو إدارة عمليات السلام والدول الأعضاء إلى تقديم دعمهم وتعاونهم في تنظيم المؤتمر.

ولكن في حين تظل الجائحة والتطعيم مصدر قلق كبير في المستقبل القريب، ينبغي ألا نغفل عن مسائل التقدم والتنمية المستدامة في المستقبل. وتماشيا مع اتجاهات التنمية العالمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، اعتمد مجلس الدولة الأعلى في منغوليا رؤيته لعام ٢٠٥٠، وهي سياسة التنمية الطويلة الأجل لمنغوليا.

وبسبب كوفيد -١٩، انكمش اقتصاد بلدي، الذي كان ينمو باطراد على مدى السنوات الثلاث السابقة للجائحة، بنسبة ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، وبسبب التدابير التدريجية التي اتخذتها الحكومة لدعم الاقتصاد المحلي والبيئة الاقتصادية الخارجية المواتية، من المتوقع أن يتعافى اقتصاد منغوليا وينمو بمعدل ٤,٨ في المائة في الفترة من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٢. وأكدت المنظمات المالية الدولية أن التدابير المتعلقة بالميزانية والتدابير المالية التي اتخذتها حكومة منغوليا لحماية اقتصادها من الجائحة أعلى من التدابير التي اتخذتها بعض البلدان المتقدمة النمو، بالنظر إلى قدرتها الاقتصادية. كما أن المؤسسات المصرفية والمالية الكبرى مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي قد سلطت الضوء مرارا وتكرارا على حقيقة أن منغوليا كانت فعالة بشكل خاص في حماية مداخيل سكانها ذوي الدخل المنخفض والمتوسط والحيلولة دون وقوعهم في براثن الفقر.

ولا يزال اقتصاد منغوليا، الذي تهيمن عليه الزراعة والتعدين، معرضا لأنواع كثيرة من المخاطر والكوارث. وفي أعقاب الجائحة، نخطط للتركيز على الإصلاحات الهيكلية والتنويع الاقتصادي وتشجيع الاستثمار والحفاظ على الاستقرار المالي واستقرار المالية العامة من أجل تحقيق نمو اقتصادي صديق للبيئة ومستدام وشامل للجميع. وسيستمر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاضطلاع بدور رئيسي في البلدان النامية أثناء الجائحة وبعدها. وسيظل إيجاد بيئة مواتية للأعمال التجارية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر هدفا أساسيا فيما يتعلق باقتصاد منغوليا. ونحن نتطلع إلى العمل بنشاط أكبر مع المستثمرين والشركات الأجنبية والمحلية أكثر من أي وقت مضى على أساس المنفعة المتبادلة. وبفعل ذلك، سنمتثل لمبادئ احترام البيئة وحماية أسلوب حياتنا التقليدي من الآثار السلبية.

كما نولي أهمية كبرى لتكثيف جهود إصلاح الحوكمة على جميع مستويات القطاعين العام والخاص والحد من الفساد، بما في ذلك من خلال الانتقال الإلكتروني، الذي يعد الآلية الأكثر واقعية المتاحة لضمان الشفافية والمساءلة والخدمة الفعالة والحوكمة الرشيدة. وتهدف منغوليا إلى نقل ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من جميع خدماتها العامة إلى نظامها الرقمي المتكامل، وستسعى جاهدة لتصبح ما يسمى بالدولة الرقمية بحلول عام ٢٠٢٤.

لقد كان لتغير المناخ آثار مدمرة في العقود الأخيرة. والتشخيص السليم للأسباب أساسي للتغلب على آثاره الضارة. وأحد أسباب تغير المناخ السلبي هو النشاط البشري المتهور، وهو نتيجة لسلوكنا المستهتر تجاه الطبيعة والبيئة. لقد ناقش البشر إلى حد كبير سلوكهم الأخلاقي تجاه بعضهم البعض بدلا من سلوكهم تجاه الطبيعة الأم، مما أدى إلى الكوارث البيئية والإيكولوجية التي نشهدها حاليا. وخلال فترة الإغلاق الشامل نتيجة للجائحة، شهدنا بعض علامات التعافي الذاتي الطبيعي، على الأقل لفترة قصيرة، بما في ذلك التعافي السريع لطبقة الأوزون والحد من تلوث الهواء وتنقية الأنهار والمياه وتعافي أنواع من الحيوانات والنباتات. وهذا يبين كيف أننا بحاجة إلى تغيير سلوك البشر وموقفه تجاه الطبيعة وبذل جهود ملموسة للحث على تحقيق نتائج إيجابية، لأن تواتر ونطاق حرائق الغابات والأعاصير والفيضانات وموجات الجفاف وكوارث زود – موجات الجفاف الشديد خلال الصيف والبرد القارس خلال الشتاء – تتزايد كل عام، مما يسبب أضرارا مدمرة في كل ركن من أركان العالم.

ومنذ العصور القديمة، ونحن المنغوليين نمجد السماء الزرقاء الخالدة كأب والأرض كأم. ولقد عبدنا الجبال والمياه المحيطة بمحبة واحترام عميقين واستمدينا طاقتنا من طاقتهم الحيوية. وتابع أسلافنا باهتمام أنماط الطبيعة واستكشفوها بعناية بطريقة سمحت لهم بمعالجة واستخدام المنتجات والأغذية المشتقة من الحيوانات بطرق صديقة للبيئة وصحة الإنسان على حد سواء. ولقد استخدمنا النعم التي منحتها لنا الأرض، مثل الأشجار والمياه والحيوانات وغيرها من الموارد الطبيعية،

فقط وفقا لاحتياجاتنا واحتياجات أسرنا، وبالتالي توفير الموارد للأجيال القادمة. ويذكرني هذا التعافي الطبيعي الذاتي بالدراية المستمدة من الحياة البدوية التي تترك المراعي بدون زراعة حتى تسترد الأرض عافيتها. وهذه الحكمة من الرعاة المنغوليين تتيح للأرض الأم فرصة للراحة لفترة من الوقت وتجديد واسترداد عافيتها. وفي كفاحنا ضد تغير المناخ، دعونا نستخلص الدروس من الحضارة البدوية المنغولية التقليدية في معاملة الطبيعة واحترامها والجمع بين ذلك وإنجازات العلم والتكنولوجيا الحديثين، فضلا عن أفضل الممارسات والخبرات التقليدية من جميع أنحاء العالم.

يهدد التصحر سبل عيش أكثر من ملياري شخص في جميع أنحاء العالم. والعواصف الرملية التي تتشكل في منغوليا أصبحت مشكلة كبرى بالنسبة لنا. وفي الوقت الراهن، يتأثر جزء كبير من الأراضي المنغولية بالتصحر أو تدهور الأراضي إلى حد ما. والأسباب الرئيسية لذلك هي زيادة قدرها ٢,٢ درجة مئوية في متوسط درجة الحرارة وانخفاض بنسبة ٧ في المائة في مستويات هطول الأمطار السنوية على مدى السنوات الثمانين الماضية. والطريقة الأكثر فعالية لعكس اتجاه التصحر هي زراعة الأشجار. ونحن في منغوليا نعتبر زراعة الأشجار وكتابة الكتب وتربية الأطفال هي أسمى ثلاثة أعمال. ولذلك أطلقنا حملة لزراعة مليارات الأشجار بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل المساهمة في الكفاح العالمي ضد تغير المناخ.

كما يشكل تغير المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية تهديدا حقيقيا لمستقبل البشرية، بغض النظر عن الحدود أو الانتماء العرقي. وإدراكا منا لنقطة التحول الحاسمة التي نجد أنفسنا فيها، قررت بلدان من جميع أنحاء العالم أن تجتمع في غلاسكو في تشرين الثاني/نوفمبر لحضور المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأحث زملائي القادة على زيادة وتجديد مساهماتهم وتعهداتهم فيما يتعلق بتعزيز التنمية الخضراء والحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتنمية مجتمعات واقتصادات صديقة للبيئة. والنهج الرئيسي لتحقيق التعافي السريع من أضرار الجائحة واستعادة كوكبنا الأزرق هو من خلال التعاون الوثيق والتفاهم والمساعدة المتبادلين، فضلا عن التزامنا بمواصلة وتعزيز تنفيذنا للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

وفي الشهر الماضي، عقدت دورة الألعاب الأوليمبية الصيفية، التي كانت رمزا للسلام ووحدة البشرية، بنجاح في طوكيو، مما مكن الرياضيين من القارات الخمس من التجمع معا. وخلافا للمناقشة العامة التي جرت في العام الماضي، عندما تحدث رؤساء الدول والحكومات عبر شبكة الإنترنت، نجتمع هذه المرة بالحضور الشخصي هنا في قاعة الجمعية العامة ويمكننا أن نحيي بعضنا البعض بحرارة. وتعطينا تلك التطورات الأمل في أن خطر الجائحة يتباطأ وأننا سنتغلب عليها في نهاية المطاف. فلتبارك السماء الزرقاء الخالدة البشرية جمعاء.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس منغوليا على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطحب السيد أوخنا خوريلسوخ، رئيس منغوليا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.*

**خطاب السيد أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقوات الدفاع.**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخارجية في كينيا لتقديم خطاب رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقوات الدفاع .

**السيدة أومامو** (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني ويشرفني، بوصفي وزيرة الخارجية في كينيا، أن أقدم بيانا مسجلا مسبقا بالفيديو لفخامة السيد أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا، خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقوات الدفاع .

*عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثاني وانظر A/76/332/Add.3).*

تُركت هذه الصفحة فارغة عمدا.

**خطاب السيد خوان أورلاندو هرناندس ألفارادو، رئيس جمهورية هندوراس**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية هندوراس.

*اصطُحب السيد خوان أورلاندو هرناندس ألفارادو، رئيس جمهورية هندوراس، إلى قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوان أورلاندو هرناندس ألفارادو، رئيس جمهورية هندوراس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس هرناندس ألفارادو** (*تكلم بالإسبانية*): منذ عام ٢٠١٤، عرضنا على الجمعية العامة قضايا ذات صلة، بما في ذلك الأثر الشديد لتغير المناخ على بلداننا وانخفاض أسعار البن الدولية ودور الجريمة المنظمة والجماعات الإجرامية في زعزعة استقرار الحكومات الديمقراطية والظلم الذي نشهده في توزيع لقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وكل مطالبنا مبررة.

ويواجه العالم بأسره حاليا جائحة أدت إلى تركيعنا. وقد واجه مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي مشاكل خطيرة في البداية في إيصال اللقاحات إلى الدول الأعضاء في وقت حرج كانت فيه الأرواح معرضة للخطر. وأبرز ذلك أهمية ضمان ألا تنتظر منظمة الصحة العالمية ظهور المشاكل قبل التوصل إلى حلول. إذ لا يمكن أن تكون المنظمة غير مستعدة للتعامل مع ذلك الطارئ أو أي حالة طوارئ أخرى. واليوم، أمام الجمعية، أقترح تحويل النظام الصحي الدولي، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، نظرا لانعدام المساواة الذي يتجلى في توزيع لقاحات كوفيد-١٩ على البلدان النامية التي لم تتمكن من الحصول عليها على الرغم من توفر الأموال. ويجب إنشاء صندوق للطوارئ بمساهمات من المانحين ولكن أيضا من البلدان نفسها لضمان الوصول بصورة منصفة وفي الوقت المناسب إلى اللقاحات وكل شكل آخر من أشكال العلاج.

لا شك في أن عام ٢٠٢٠ كان عاما كارثيا بالنسبة لهندوراس. فبالإضافة إلى الجائحة، ضربنا إعصارا إيتا ويوتا المدمران للغاية. لقد دمروا محاصيلنا وتأثرت بنيتنا التحتية الإنتاجية والطرقية بشدة. ولحقت أضرار بآلاف المنازل، وللأسف، فقد عشرات الهندوراسيين حياتهم. وتقدر دراسات مختلفة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومصرف هندوراس المركزي أن الخسائر تزيد على ٤ بلايين دولار. وقد يكون ذلك مبلغا ضئيلا بالنسبة لبلد غني، ولكنه بالنسبة لنا مبلغ كبير، وهو يعادل نسبة ٣٠ في المائة من ميزانيتنا الوطنية السنوية. كما فقد أكثر من ٠٠٠ ٤٤٥ هندوراسي عملهم.

وعلى الرغم من أننا من أكثر البلدان تضررا من الجفاف والأمطار المدمرة في العالم، فإننا من بين الدول التي تسهم أكثر في الحفاظ على البيئة. وفي حين أن ٥٠ في المائة من أراضينا غابات و ٣٠ في المائة تندرج في فئة المحميات الطبيعية المحمية، فإننا نتأثر تأثرا شديدا بتغير المناخ. وفي هندوراس، وضعنا خطة لنظام وقائي ضد تغير المناخ يتكون من سدود متعددة الأغراض تجمع المياه أثناء الأمطار الغزيرة. ثم يتم استخدام المياه للاستهلاك البشري وتعزيز الزراعة الذكية باستخدام التكنولوجيا المتطورة للري وإنتاج الأغذية. ونكمل ذلك بتغيير الطرق التي نتعامل بها مع الزراعة، واستخدام مساحة أقل من الأراضي مع تحقيقي إنتاجية أعلى، ورعاية غاباتنا. ومع ذلك، فإننا لا نرى أموال الصندوق الأخضر للمناخ تُقدم كما ينبغي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإرادة سياسية حقيقية. ,لقد طال انتظار اتخاذ الإجراءات ولا يمكننا أن نفهم سبب عدم حدوث ذلك. وفي مؤتمر القمة الأخير للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المكسيك، اقترحت إنشاء مركز للتنبؤ بتغير المناخ. وسوف آخذ هذه الفكرة أيضا إلى غلاسكو. ونطالب البلدان الصناعية بأن تفي حقا بالتزاماتها من خلال التمويل الأخضر وإنهاء البيروقراطية، وأن نعالج حالات تخفيف

آثار الضرر والتكيف وحالات الطوارئ في بلدان مثل بلدنا الأكثر تضررا كل عام.

في عام ٢٠١٤، عندما تولينا السلطة، كانت هندوراس البلد الأكثر عنفا في العالم والأقل مساواة في المنطقة. ولم يكن هناك سوى عدد قليل من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي لديها إمكانية الحصول على قروض، وأُهملت بنيتنا التحتية لأكثر من نصف قرن. ولم يكن لدى معظم السكان سكن ولا أمل في الحصول عليه. وكان الاقتصاد عموما غير منظم وغير مستقر. والآن، وقبل بضعة أشهر من انتهاء ولايتي، يسرني جدا أن أقول إن هندوراس تبدو اليوم مختلفة تماما. وعلى الرغم من الأزمات الخطيرة والكارثية التي واجهناها، لدينا اليوم بعض من أفضل أرقام الاقتصاد الكلي في المنطقة بفضل إدارتنا الجيدة للشؤون المالية للبلد. وقد أيدت مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي وأعرق وكالات تقدير الجدارة الائتمانية في العالم شفافيتنا وإدارة الأموال. ويمكن لهندوراس الآن أن تتمكن بسهولة من الحصول على قروض مجدّدة في ظل ظروف أفضل بأسعار فائدة منخفضة جدا، مما يعود بالفائدة المباشرة على السكان عموما من خلال البرامج الاجتماعية، من بين أمور أخرى.

كما نواصل بناء المزيد من البنى التحتية أكثر من أي حكومة هندوراسية سابقة. ونعمل على تحقيق حلمنا الذي البالغ من العمر ٢٠٠ عاما بربط المحيطين الهادئ والأطلسي، فضلا عن تحسين البنية التحتية في كل منطقة منتجة من مناطق البلد. ولقد قمنا بتحديث وتحسين موانئنا ومطاراتنا، بما في ذلك مطاري بالميرولا ورامون فيلدا موراليس، اللذين يخدمان المدن الكبرى. واليوم نشهد نموا كبيرا في الصناعة التحويلية بنسبة ٧٠ في المائة. فنحن ندخل حقبة جديدة في مجال التصنيع، حيث تنتج المصانع الحديثة منسوجات اصطناعية جديدة. ولقد وفرنا للدولة الملايين من الليمبيرا الهندوراسية من خلال بناء أحدث مركز مدني حكومي في المنطقة، مما سيضمن خدمة السكان بطريقة أكثر كفاءة وأقرب وأشمل، الآن وللأجيال القادمة.

وقد عملنا جاهدين لتحقيق كل ذلك بروح من الشفافية طوال السنوات الثماني التي تولينا فيها السلطة. وقد قمنا باستثمار موارد شعب هندوراس وإدارتها باجتهاد وشفافية في تلك السنوات الثماني، وعملنا جنبا إلى جنب مع الشفافية الدولية في أربعة مجالات على الأقل من مجالات الحكومة. وأنشأنا، بالاشتراك مع منظمة الدول الأمريكية، أول بعثة لدعم مكافحة الفساد والإفلات من العقاب في تاريخ منظمة الدول الأمريكية. ونواصل العمل على الشفافية ومكافحة الفساد والجريمة إلى جانب الأمم المتحدة. وأنشأنا أيضا أمانة للشفافية لمراقبة مصالح الشعب. ونحن نبني ونعزز المؤسسات في خدمة شعب هندوراس ودعما للوقاية والحماية المدنية، من أجل رعاية وإنقاذ الأرواح.

*تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سالوفارا (فنلندا).*

وكانت السياحة من القطاعات التي أعطت اقتصادنا أكبر دفعة، حيث ولدت أكثر من ٢٧٤٠٠٠ فرصة عمل بفضل حقيقة أن بلدنا لا يزال يتمتع بإمكانات هائلة يمكن استغلالها في ذلك المجال. ونحن نعتمد على السياحة الدولية ونستقبل الآن بعضا من أكبر السفن السياحية في العالم.

ولأول مرة في التاريخ، يتلقى الهندوراسيون الأكثر احتياجا أو الذين أُهملوا لسنوات عديدة الرعاية بكرامة من خلال أكبر برنامج اجتماعي في تاريخنا، "فيدا ميخور" (حياة أفضل)، الذي ساعد أكثر من ٥,٧ مليون شخص بأكثر من ٤١ مليون ليمبيرا من الاستحقاقات الاجتماعية، بدءا من تحسين المنازل إلى بناء منزل بالكامل، بالإضافة إلى دعمهم برأس المال الأولي والقروض الميسرة والتدريب لتمكينهم من إطلاق أعمالهم الخاصة وأن يكونوا رؤساء أنفسهم في العمل وأن يولدوا فرص عمل. فيدا مجور تعني الكرامة والعدالة الاجتماعية للمنسيين في هندوراس، وتأثيرها ملموس. ووفقا لبيانات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تمكنا من خفض مستويات الفقر في البلد بنسبة ٧ في المائة قبل انتشار الجائحة. وبفضل هذا البرنامج الاجتماعي، تمكنا من تخفيف أثر الأعاصير والجائحة وتسريع عملية الإنعاش. كما أن روّاد الأعمال والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة

والمتوسطة الحجم هم جزء من الاقتصاد الاجتماعي ويولدون أكثر من ٧٠ في المائة من فرص العمل في البلد. ويمكنهم الآن الحصول على قروض بأسعار فائدة منخفضة للغاية تساعد على تعزيز أعمالهم بشكل كبير.

كما تلقى المنتجون الريفيون مستويات تاريخية من الدعم، مع التحول المذهل في صناعة الأغذية الزراعية، بما في ذلك المكافآت والتدريب التقني ونظام الائتمان بنسبة ٥ في المائة سنويا بأفضل الشروط والأسعار في السوق، وهو ما لم يسبق له مثيل في تاريخ بلدنا. وقد بنينا أكثر من ٤٦ ٠٠٠ منزل، أي أكثر من تلك التي بنتها جميع الإدارات الهندوراسية في السنوات الأخيرة مجتمعة. واليوم نواصل ذلك التحول مع قدر أكبر من الأمن، والمزيد من البنية التحتية المحسنة، ومساعدة أفضل لروّاد الأعمال، والمزيد من الدعم فيما يتعلق بإنتاج الأغذية والإسكان المحسن والبرامج الاجتماعية لأولئك الذين تم نسيانهم. ونحن نبني هندوراس على نحو أفضل.

وهناك مسألة جديدة أرى أن من واجبي أن أثيرها في هذه القاعة، لأنها تؤثر على العديد من حكومات مثل هندوراس التي تعمل في الكفاح الدولي ضد الاتجار بالمخدرات. ولفهم تلك المسألة، من المهم أن نتذكر أنه قبل عقد من الزمان، كان لدى هندوراس أعلى معدل لجرائم القتل في العالم. كما أنها كانت البلد الذي مرت من خلاله معظم المخدرات التي تدخل الولايات المتحدة. وكان هذا هو الوضع في عام ٢٠١٠ عندما توليت رئاسة المؤتمر الوطني لهندوراس. وفي إطار تصميمنا على مكافحة تلك الآفة، أصدرنا سلسلة من القوانين الأمنية التي كانت تخيف تجار المخدرات. وتوضح تلك التدابير من يخوض تلك المعركة، لأن هذه الإجراءات، كتسليم المطلوبين الهندوراسيين لأول مرة منذ قرن، لم يكن من الممكن أن يتخذها إلا أعداء معلنين للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

ولا يمكن أبدا لأي شخص له صلة بالاتجار بالمخدرات أو جرى تخويفه من قبل المجرمين أن يتخذ هذه التدابير.

إن التحول الذي شهدته هندوراس غير عادي واعترف به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكذلك الحكومات الصديقة في جميع أنحاء العالم. ومنذ أن أصبحت رئيسا، ووفقا للبيانات الرسمية لحكومة الولايات المتحدة التي أبلغت عنها وزارة الخارجية والقيادة الجنوبية، خفضت هندوراس الاتجار بالمخدرات عبر أراضيها بنسبة تاريخية بلغت ٩٥ في المائة، وهو إنجاز لم يسبق له مثيل تقريبا. والإحصاءات التي تمتد من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩، تبعث على الإعجاب. تحت إدارتي، ومن خلال عملية تسليم المجرمين أو استسلامهم أو القبض عليهم، يوجد الآن ٤٤ من مهربي المخدرات في عهدة الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى تفكيك أقوى عصابات المخدرات في البلد.

عملت هندوراس أيضا على إحداث تحول في أجهزة شرطتها الوطنية التي اخترقها المجرمون. لقد فُصل ما يقرب من نصف أعضائها. بعد أن عملنا على تشكيل لجنة مؤلفة من أعضاء المجتمع المدني ومنحها الاستقلال الكامل في عملية اتخاذ القرارات، بنينا قوة شرطة جديدة أصبحت الآن موضع ثقة وينظر إليها بوصفها مثالا يحتذى في المنطقة. والأهم من ذلك، وبفضل قراراتنا، انخفض معدل جرائم القتل في البلد بنسبة ٦٠ في المائة تقريبا، مما يسهم في إنقاذ آلاف الأرواح كل عام.

حتى وقت قريب، كانت البيانات عن كيفية تحقيقنا لنتائج عظيمة بعملنا يدا واحدة معا تأتي لا تصدر إلا عن المسؤولين الهندوراسيين وحلفائنا، بما في ذلك إدارات الولايات المتحدة مثل إدارة مكافحة المخدرات، والقيادة الجنوبية، ووزارة العدل، ومكتب التحقيقات الاتحادي، وبلدان مثل كولومبيا، وشيلي، وإسرائيل، والمكسيك ومن دول أخرى في أمريكا الوسطى، وبالطبع، من الأمم المتحدة وبنك التنمية للبلدان الأمريكية. بيد أنه الآن هناك عنصر جديد يتمثل في شكل وثائق كثيرة جديدة متاحة للجميع ومهمة للسلطات والمؤرخين على حد سواء. هذه الوثائق تكمل الصورة من خلال سرد القصة الحقيقية من جانب المجرمين. لدي النصوص العلنية للتسجيلات السرية لتجار المخدرات الهندوراسيين التي أدلوا بها لإدارة مكافحة المخدرات الأمريكية. وفي

عام ٢٠١٣، تسلل أحد عملاء إدارة مكافحة المخدرات إلى الاجتماعات السرية للعديد من تجار المخدرات في هندوراس. والمحاضر تستحق القراءة. وهي وثائق صادرة عن حكومة الولايات المتحدة، وتخرجها مصادر رسمية في إدارة مكافحة المخدرات ويقدمها المدعون العامون الاتحاديون بوصفها أدلة في إجراءات المحاكم.

مما لا شك فيه أن منتجي مسلسلات شبكات (نيتفليكس) "Netflix"، وخاصة مؤلفو المسلسل الدرامي "Narcos" و "تهريب المخدرات" يدرسون تلك التسجيلات، لأنها توفر لهم نافذة حقيقية ونادرة على أفكار ومحادثات تجار المخدرات والقتلة عندما يجتمعون على انفراد للتآمر. وعندما يتكلمون مع بعضهم البعض، يصفون واقعهم الخاص. في تلك التسجيلات، اشتكى مهربو المخدرات من أنهم على الرغم من بذل قصارى جهدهم، لم يتمكنوا من ترتيب أي نوع من التعامل معي وأني شخص لا يمكنهم العمل معه أو التفاوض معه. بل على النقيض من ذلك، كانوا يعرفون أنني سأكون قاسيا عندما يتعلق الأمر بالجريمة المنظمة. لدرجة أنهم بحثوا كيفية محاولة قتلي. وفي تسجيل تم في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بعد الانتخابات، عندما عرفوا أنني سأكون الرئيس المقبل، قالوا صراحة: "سيطيح بنا الآن". استخدموا عبارة أقصر وأكثر بذاءة، ولكن جوهر الموضوع هو أن كل شيء قد انتهى، وكانوا على حق. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تبلغ حكومتي بتلك الاجتماعات التي جرت فيما بين تجار المخدرات، ولكن بعد أن توليت منصب الرئيس انتهى الأمر بالأشخاص المشمولين في التسجيلات إلى السجن في الولايات المتحدة بسبب جرائم تتعلق بالاتجار بالمخدرات.

وفي وقت لاحق، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أبلغني مكتب التحقيقات الاتحادي وسفارة الولايات المتحدة في تيغوسيغالبا شخصيا عن القتلة المكسيكيين وخطط أنصارهم الهندوراسيين الوشيكة لقتلي في غراسياس، في ليمبيرا. لدي المذكرة التي أرسلت إلى سفيرنا في واشنطن. تمكنا من منع تلك الجريمة. وأُلْقي القبض على المجرمين ومثلوا أمام العدالة في هندوراس. إن ما يثبته التسجيل الصوتي أنهم لم يتعاملوا معي ولم يتلقوا أي حماية أو أمل مني، وقبل أقل من ثلاثة أسابيع على البدء بانتخابات عام ٢٠١٣، واستنادا إلى التشريعات والسياسات التي كنت أروج لها منذ عام ٢٠١٠، وبما أن محاولاتهم التقرب مني لم تسفر عن نتائج، كلها جعلتهم يشعرون بالقلق. لهذا السبب كان مهربو المخدرات يتحدثون عن الكيفية التي سيقتلني بها القتلة المكسيكيون وأن ما لا يقل عن ١٠٠ شخص سيموتون في محاولة الاغتيال. في الأساس، كان المجرمون في التسجيلات يقولون إن خوان أورلاندو هيرنانديز ألفارادو لم يكن ذلك الشخص الذي يمكنهم العمل معه ولم يكن بوسعهم شرائه أو التلاعب به أو تخويفه. وقالوا مرارا وتكرارا إنه لا يمكن للمجرمين الاقتراب منه لأنه لا يزال متحفظ، وصعب بالنسبة لهؤلاء الناس الوصول إليه. أريد أن أشرح ذلك لأن كلمة "arisco" لم تترجم على نحو صحيح في النسخ الرسمي. لقد فهم المجرمون أنهم يواجهون مشكلة خطيرة.

الرسائل في التسجيلات صادمة. ومع ذلك، فمن غير المرجح، أن الناس، حتى مثل الموجودين هنا، الذين يتابعون الأخبار، قد شاهدوا الكثير من المعلومات حول نشر التسجيلات السرية لإدارة مكافحة المخدرات، على الرغم من أن تلك المعلومات وغيرها التي تطعن بالادعاءات الكاذبة لتجار المخدرات التي لا قيمة لها. وعندما تصدر وسائط الإعلام تقاريرها في نهاية المطاف عن المحاضر، أتصور أن العناوين الرئيسية ستقول شيئا على غرار "التسجيلات السرية لإدارة مكافحة المخدرات تكشف وتفند الشهادات الكاذبة المنهجية لتجار المخدرات في هندوراس". وقد ثبت الآن أن مهربي المخدرات كذبوا تحت القسم، وبالتالي ارتكبوا شهادة زور. وأدلوا بشهادات كاذبة في محاكم الأمم المتحدة وفي الإجراءات القانونية المتبعة على أمل تحقيق فائدة، وإبرام صفقات مع المدعين العامين، بل وحتى الانتقام. وأحد العناصر الرئيسية والمهمة للغاية منهم انتهك شرطا أساسيا للاستفادة بأي شكل من الأشكال من نظام العدالة في الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن سلوك تجار المخدرات الحقيقي يعبر عن نفسه ويدحض شهاداتهم الكاذبة. وعندما أدلى مهربو المخدرات الذين تلاحقهم المؤسسات الهندوراسية ببياناتهم الأولية أثناء احتجازهم في الولايات

المتحدة، لم يذكروا قط أن لهم أي تعامل معي أو أنهم يتلقون حماية من أي نوع، ناهيك عن أنني قبلت أموالهم.

من الواضح أنه من المستغرب أكثر أنه بعد عدة سنوات، وفقط بعد محاكمات أخرى مختلفة شهدوا فيها بشكل مختلف، غير تجار المخدرات رواياتهم عما حدث ليزعموا العكس زورا. عندما قرر كارتل لوس كاشيروس وعشرات المتجرين الآخرين أنه ما من أمل لهم معي بوصفي رئيسا في مواصلة أنشطتهم في هندوراس، ولا فرصة أمامهم للتوصل إلى اتفاق معي، وأن خيارهم الأفضل هو التخلي عن إمبراطورياتهم الإجرامية والقبول بالحياة في سجن أجنبي ووضع الأمل الوحيد الذي تركوه في السعي للتوصل إلى تسوية مع الولايات المتحدة. إن سلوكهم تحدث بصوت أعلى من كل الأكاذيب التي يقولونها الآن في المحكمة.

إن سبب أهمية هذه المسألة بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء، وقيام وسائط الإعلام الدولية في نهاية المطاف في النشر عنها، لكونها مسألة حيوية وتجب معالجتها. فهي أكبر بكثير من هندوراس أو أي بلد آخر. والسؤال هو ما إذا كان سيكافأ مهربي المخدرات على شهادتهم الكاذبة، وهذا ما يعتقدونه ويتوقعون حدوثه، وعلى ما يبدو أن ذلك ما حملهم على الإيمان به. وباختصار، خلاصة المسألة أنه إذا تمت مكافأة قتلة مثل لوس كاشيروس، وهو من كبار تجار المخدرات، الذين اعترفوا بارتكاب ما لا يقل عن ٧٨ جريمة قتل، بما في ذلك جرائم القتل وغيرها من الجرائم المرتكبة أثناء تعاونهم مع إدارة مكافحة المخدرات، على الإدلاء بشهادات زور، فلن تكتب الاستدامة لنظام التعاون الدولي، لأن الفساد المنهجي سيدخل إلى العملية القضائية، وسيترجم إلى خيانة حلفائنا الذين يخاطرون بحياتهم في هذه المعركة.

إذا ما كافأت الولايات المتحدة شهادة الزور وسمح للمجرمين بالإدلاء بشهادات زور في محكمة الولايات المتحدة الاتحادية بدون عقاب، فإن ذلك يضع أسلحة خطيرة في أيدي عدو قاتل، اعترف من تلقاء نفسه بالقتل، لاستخدامه ضد أكثر أعضاء التحالف فعالية ضد الجريمة عبر الوطنية. وإذا أدركت سلطات البلدان المتحالفة مع الولايات المتحدة أن حكومة الولايات المتحدة يمكن أن تكافئ القتلة وتجار المخدرات على ارتكاب شهادة الزور، فسيكون هناك خطر حقيقي من فقدان الثقة، ويؤدي إلى انهيار التعاون في بلدان العالم أجمع. ومن شأن ذلك أن يضر بمصالح كل بلد، مثل هندوراس، الملتزمة بمكافحة الاتجار بالمخدرات، ويمثل إهانة لذكرى الأبطال الشجعان الذين ضحوا بأرواحهم في هذه المعركة، وآلاف الأبرياء الذين فقدوا أرواحهم، وجميع الحكومات والمؤسسات التي وضعت ثقتها في تحالف دولي حيوي.

ومع ذلك، اسمحوا لي أن أؤكد أنني واثق من أن الولايات المتحدة لن تكافئ في نهاية المطاف لوس كاشيروس وغيره من مهربي المخدرات على شهادتهم الكاذبة. وقد رأينا، على سبيل المثال، أنه بعد أن أدلى مهربو المخدرات بشهاداتهم زورا في محاكمة اتحادية في نيويورك ومفادها أن الجيش الهندوراسي كان يساعدهم، استقل قائد القيادة الجنوبية للولايات المتحدة طائرة، وسافر إلى هندوراس والتقى شخصيا بالقائد العسكري الأعلى للقوات المسلحة الهندوراسية وقدم له وساما عسكريا رفيعا في احتفال عام. واعتبر ذلك دليلا قويا على أنه لا ينبغي مكافأة الأكاذيب. وبالمثل، وفي أعقاب شهادة زور أخرى في نيويورك، دعتني القيادة العليا لإدارة مكافحة المخدرات وأعضاء في فريق مكافحة المخدرات إلى الاجتماع بهم في واشنطن العاصمة، حيث أصدرت إدارة مكافحة المخدرات بيانا علنيا قويا مفاده أن رئيس وحكومة هندوراس شريكان موثوق بهما وفعالان في مكافحة الاتجار بالمخدرات. عندما بدأنا معركتنا، كانت لدينا شراكة جديرة بالثقة وفعَّالة مع إدارة أوباما وبايدن ومع خليفتها. وبينما كنا نعمل مع نائب الرئيس آنذاك، بايدن، كان تصميمه والتزامه واضحين، وكذلك التحالف بين أمريكا الشمالية والوسطى.

أود القول اليوم إن حكومتي ستواصل، كما هو الحال دائما، تعاونها الدولي الفعال حتى آخر يوم لي بوصفي رئيسا في عام ٢٠٢٢. إننا نترك الأجيال المقبلة في هندوراس على نحو أكثر أمنا وأملا. وأود أن أودع الجمعية في اعتقاد متفائل بأن الإنجازات التي غيرت بلدي ستوفر المزيد من الفرص لشعبنا. وأنا واثق من أن الحكومات اللاحقة

ستكون قادرة على أن تفعل الشيء نفسه أو ما هو أفضل، مما سيعود بالنفع على جيلنا وأطفالنا وأطفالهم. وأضم الجميع بحرارة بالنيابة عن شعب هندوراس.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية هندوراس على البيان الذي أدلى به من فوره.

*اصطُحب السيد هيرناندیز ألفارادو، رئيس جمهورية هندوراس، من قاعة الجمعية العامة.*

**كلمة السيد جوكو ويدودو، رئيس جمهورية إندونيسيا**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية إندونيسيا لتقديم خطاب يلقيه رئيس جمهورية إندونيسيا.

**السيدة مارسودي** (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أيما شرف أن أقدم بيانا مسجلا مسبقا لفخامة السيد جوكو ويدودو، رئيس جمهورية إندونيسيا، بمناسبة المناقشة العامة في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية إندونيسيا.

*عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الرابع وانظر A/76/332/Add.3).*

**خطاب السيد فولوديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس أوكرانيا.

*اصطُحب السيد فولوديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فولوديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس زيلينسكي** (تكلم بالأوكرانية والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): لقد حان الوقت للاستيقاظ. وكان هذا هو النداء الذي وجهه الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلينا جميعا، نحن قادة العالم، عشية المناقشة العامة للجمعية العامة (انظر A/76/PV.3) وهذا النداء خاص جدا بالنسبة لي، لأنه، كل ليلة قبل جلسة للجمعية العامة هي ليلة بلا نوم.

في عام ٢٠١٩، كنت متحمسا لمخاطبة الجمعية للمرة الأولى (انظر A/74/PV.5) في العام التالي، ٢٠٢٠، كان عاما بلا نوم بشكل عام للعالم بأسره بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ولكنني أريد أن أبلغ الجمعية العامة بمزيد من التفصيل عن الليلة الماضية. في الثالثة صباحا، بدأ جرس هاتفي يدق لإبلاغي أن سيرهي شيفير، كبير مساعدي رئيس أوكرانيا، قد تعرض لهجوم. وأنه أُطلقت اثنتا عشرة رصاصة، أصابت ثلاث منها سائقه. وهذا هو ثمن التغيير في بلدي وثمن الإصلاح. من حسن الحظ، نجا سيرهي. ومن حسن الحظ، أن حياة السائق الآن خارج دائرة الخطر. بيد أن هذا الخطاب لن يكون عاديا ونموذجيا للأمم المتحدة، ولكنني آمل أن يكون مفيدا للجميع هنا وأن يدق ناقوس الخطر بأن الوقت قد حان للاستيقاظ.

من دون أي تملق أو مبالغة، يمكنني القول إن أوكرانيا تفعل ذلك منذ وقت طويل. لم يغمض لها جفن عندما كانت مشغولة بالبقاء على قيد الحياة من المجاعة الكبرى ومذبحة بابي يار. وكانت أوكرانيا مستيقظة عندما عاش الكوكب بأكمله خلال الحربين العالميتين ومحرقة اليهود، التي أودت كلها بحياة ١٠٠ مليون شخص. وكان ذلك هو الثمن الذي دفعته البشرية لكي تتعلم الدرس بطريقة صعبة ومؤداه أن جميع الشعوب والأمم متساوية، وأنه ينبغي حل كل صراع بالحوار وحده، وليس بالدبابات. انطلاقا من ذلك الإيمان أصبحت أوكرانيا إحدى الدول المؤسسة للأمم المتحدة، في عام ١٩٤٥. وأنا على يقين تام من أن الممثلين حينئذ كانوا سيصدمون عندما يرون عبارة "احترام حقوق الناس" في موضوع الجمعية العامة هذا العام. أنا متأكد من أنهم كانوا سيسألون، "ماذا كنتم تفعلون طوال السنوات ال ٧٦ الماضية؟"

أجابت على هذا السؤال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). لقد كنا نعمل على قدم المساواة وبروح الوحدة، لأنه شيء واحد لتبادل الأهداف وآخر تماما لتبادل اللقاحات التي تبث فينا الحياة. وتبين لنا أن السطور المتعلقة بالمساواة كانت مثل الكلمات الواردة في الإعلان، مع علامة نجمية وحواشي مطبوعة بحروف صغيرة تقول "نحن جميعا في نفس القارب، ولكن سيُمنح ركاب الدرجة الأولى حق الوصول إلى قوارب النجاة أولا".

ولم تتوقع أوكرانيا أي مساعدة من الآخرين، وكانت تساعد الآخرين بدون أن تتوقع الشكر والامتنان. أرسلنا أطباءنا إلى إيطاليا. كما أرسلنا معدات حماية شخصية. لقد قدمت أوكرانيا المساعدة إلى كل من كان بحاجة إلى مساعدتنا في وقت نسي فيه العالم أن الجائحة ليست هنا إلى الأبد، وأن كل دولة ستجتمع هنا مرة أخرى في يوم من الأيام. ولكن كيف سينظرون إلى بعضهم البعض مباشرة ومن دون خجل؟ أستطيع أن أقول إن أوكرانيا ليس لديها ما تخجل منه. إن لبلدي الحق في القول إنه يريد تنشيط الأمم المتحدة. في الواقع نحن نفعل ذلك. وعلينا، في البداية، أن نحيي ميثاق الأمم المتحدة. وهي ليست مجموعة من التوصيات المتعلقة بالامتثال الطوعي. ولا نقول "كل شخص يضع مصلحته في المقام الأول ولا يعبأ بمساعدة غيره". وإذا استطعنا أن نفعل ذلك، فلن يضطر العالم إلى التسليم بأنه فشل في التغلب على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد – ١٩)، وهو اختبار لوحدة الصف. ولن يكون من الضروري أن ننظر بعيدا في خجل ونحن نحتفل بالذكرى العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان، بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. من كان يتصور أن الطب نفسه سيصبح يوما ما أداة للتمييز؟

وفي سياق المناقشات المستمرة لأزمة الغذاء العالمية، هل هكذا سنوزع الخبز والماء في يوم ما؟

هل نحن نستيقظ الآن؟ أريد أن أصدق ذلك. لم تتم بالكامل هزيمة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وخطة اللقاح العالمية لا تحرز تقدما. ناهيك عن أن أي ضمانات بعدم ظهور فيروسات جديدة في العالم بقدر الضمانات الأمنية الواردة في مذكرة بودابست.

لقد حان الوقت للاستيقاظ. وبكل أمانة، لم تنم أوكرانيا قط. ومن الصعب أن ننام على أصوات الانفجارات وإطلاق النار التي نسمعها في منطقتنا، دونباس المحتلة للسنة الثامنة على التوالي. في عام ٢٠١٩، تكلمت من على هذا المنبر، وقلت إنه قُتل أكثر من ١٣ ٠٠٠ شخص وجرح ٣٠ ٠٠٠ آخرين في الحرب في أوكرانيا (انظر A/74/PV.5). فلنتأمل هنا في مسألة إجبار ١,٥ مليون شخص على الفرار من ديارهم. هذه الأرقام موجودة في الأمم المتحدة كل عام، مع فارق واحد فقط ألا وهو أنها تزداد في كل عام. لقد تحدثت عن ذلك الموضوع في عام ٢٠٢٠ (انظر A/75/PV.7) وإني أتكلم عنه مرة أخرى اليوم، في عام ٢٠٢١. وفي هذه المرحلة، وصل عدد القتلى إلى ما يقرب من ١٥ ٠٠٠ شخص.

هذا هو ثمن الحرية والاستقلال. ربما لا تُسمع أصوات الطلقات مدوية في حديقة السنترال بارك أو ماديسون سكوير غاردن كما تُسمعْ في منطقة أفديفكا الصناعية أو سفيتلودارسك بلج. هل نحن بحاجة إلى تنشيط الأمم المتحدة؟ هل يمكن أن تتحرك الأمم المتحدة للتعامل مع هذا الأمر، وأن تصبح أسرع وأكثر قدرة على الحركة؟ هل حان الوقت لكي نلتقي في أماكن يمكننا فيها أن نسمع ونرى هذه المشاكل العالمية؟ هناك آلاف من بؤر الاضطرابات في العالم، وأوكرانيا مستعدة للمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة إلى جانب أي عضو فيها. وفي رأيي أن ما نحتاج إليه لتنشيط الأمم المتحدة هو الحقيقة.

> "لو أيد كل الذين يمكن أن يؤثروا على التطورات في هذا البلد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل صنع السلام، لما استمرت القذائف في السقوط على أراضي أفغانستان ولما عانى المدنيون من إرهاب نيران المدافع الرشاشة".

تلك كانت كلمات ليونيد كرافتشوك، أول رئيس لأوكرانيا المستقلة، الذي تكلم قبل ٣٠ عاما من على هذا المنبر في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة (انظر A/46/PV.14 ص ٢٨)، وإن انقضاء

ثلاثين عاما على هذه الكلمات لا يفقدها أهميتها. ومع ذلك، لم تستغرق أوكرانيا سوى يوم واحد لتنفيذ عملية لإنقاذ المدنيين في كابول. وقام جيشنا بإجلاء ما يقرب من ٧٠٠ شخص من المواطنين الأوكرانيون، فضلا عن إجلاء مواطنين من بلدان أخرى عديدة، وأعضاء في منظمات حقوق الإنسان، وصحفيين يمثلون مختلف وسائط الإعلام، من قبيل "غلوب آند ميل، وصحيفة وول ستريت جورنال، وصحيفة يو إس إيه توداي، وستارز آند سترايبس". كانوا من الرجال والنساء والأطفال والمسنين الذين ينتمون إلى مختلف البلدان والجنسيات والأديان. وأعتقد أنه التزام بالمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة.

إن مشاركة ٤٦ دولة ومنظمة دولية في القمة الافتتاحية لمنبر شبه جزيرة القرم بشأن إنهاء احتلال القرم تمثل التزاما بالمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة. وأنا ممتن جدا لجميع تلك البلدان. ولكن تجاهل الأمم المتحدة لبرنامج يهدف إلى حل مشاكل القانون الدولي والاحتلال، يعني مبادئ جديدة لا تحظى بالدعم. وإذا أردنا تنشيط الأمم المتحدة، فلنتذكر أنه لا يوجد هنا من يختار ويجب ألا يشعر بالإهانة. تتكون الأمم المتحدة من ١٩٣ بلدا، وأدعوها جميعا إلى الانضمام إلى الإعلان المشترك للمشاركين في منبر شبه جزيرة القرم، وإدانة الاحتلال وإظهار معارضتها لتغيير الحدود بالقوة في أي مكان في العالم.

أنا لا أقصد بهذا من قبيل السخرية أو التصيد، ولكن هذا الشكل سيكون دائما مفتوحا أمام روسيا، وأريد أن أوضح لماذا. لأنه لم يعد أحد في العالم يشعر بالأمان بعد الآن. أريد أن أشدد على ذلك. لا أحد يشعر بالأمان ولا يمكن لأحد أن يختبئ وراء القانون الدولي كما لو كان جدارا خرسانيا.

*(تكلم بالروسية)*

"إذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى انهيار هيكل العلاقات الدولية برمته. حينئذ لن يكون لنا الحق في أي قواعد، بل فقط "الحق للقوة". وسيكون عالما تحل فيه الأنانية محل المشاركة الجماعية، أي عالم ستزداد فيه الدكتاتوريات أكثر وأكثر، وتنخفض فيه المساواة، والديمقراطية والحرية الحقيقة، إلى درجة أقل وأقل.

"ما هي سيادة الدولة في نهاية المطاف؟ ... إنها تتعلق أكثر من أي شيء آخر بالحرية – حرية كل شخص أو شعب أو دولة في اختيار مصيره" (A/70/PV.13، ص ٣٢).

*(تكلم بالأوكرانية والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد)*

لقد تكلمت باللغة الروسية لأنني كنت أقتبس من بيان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي أدلى به في ميونيخ في عام ٢٠٠٧ وفي الجمعية العامة في عام ٢٠١٥. هل كان غير صحيح؟ لسوء الحظ، نحن نعرف جواب موسكو. في أوائل سبتمبر/أيلول، احتجز ناريمان دزيليالوف، النائب الأول لرئيس "مجلس تتار القرم"، بصورة غير قانونية في شبه جزيرة القرم. ووجه الاتحاد الروسي اتهاما لعالم سياسي وصحفي بارز، ومقدم برامج تلفزيونية وأستاذ في القانون والتاريخ، بمحاولة تفجير جزء من خط أنابيب للغاز. هذا هو ثمن حرية التعبير، والنضال من أجل حقوق المرء، أي من أجل حقوق الإنسان. وإنني أعوّل حقا على دعم المجتمع الدولي في تأمين الإفراج عنه، ودعم الإفراج عن نحو ٤٥٠ أوكرانيا محتجزين بصورة غير قانونية في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا وفي الاتحاد الروسي.

أحث الجميع على تأييد القرارات المستكملة بشأن حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم المحتلة وعسكرة شبه الجزيرة الأوكرانية المحتلة، وستقدم تلك القرارات إلى الجمعية العامة مع نهاية العام. ونحن ممتنون لإدراج البند المعنون "الحالة في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا" في جدول أعمال الجمعية العامة لهذه الدورة، ولكن كيف يمكن لأراضي القرم ودونباس، التي لا تزال محتلة، أن تختفي من جدول الأعمال؟ وهذا واضح ليس لنا فقط. وأشكر جميع الدول التي ذكرت أوكرانيا في كلماتها هنا هذا العام. هذا مهم جدا، ويوجد آخرون عديدون لا يخجلون من وصف أوكرانيا بأنها صديقتهم وشريكتهم. وهم على استعداد لتسمية الأشياء بمسمياتها، وتسمية الاحتلال احتلال، وتسمية العدوان، عدوان، دون خوف من أن يخرج أي شخص من هذه

القاعة. ولا ينبغي أن يحدث ذلك. فهذا منتدى للحوار. ومن المؤكد أنه لن يجلب السعادة لأوكرانيا، على الرغم من أن السعادة ستتحقق إذا انسحبت دولة معينة من أراضي دولتنا وحدودها.

في عام ١٩٤٥، استضافت شبه جزيرة القرم مؤتمر يالطا، حيث أرست فيه أسس السلام العالمي، واتخذت القرارات بعقد مؤتمر الأمم المتحدة لإنشاء منظمتنا الدولية. لقد مضى حتى الآن ثماني سنوات على احتلال يالطا وشبه جزيرة القرم. كيف يفترض بنا أن نعمل على تنشيط الأمم المتحدة إذا كان مهد فكرة تأسيس الأمم المتحدة يرزح الآن تحت احتلال دولة عضو دائم في مجلس الأمن؟ وقد تحدث رئيس الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة بإسهاب عن تغير المناخ وحماية البيئة والطبيعة على كوكب الأرض (انظر A/76/PV.3). وفي هذا السياق، تحتاج القرم إلى اهتمام كبير من الأمم المتحدة. فقد تم تحويل نظام إيكولوجي فريد في نوعه إلى قاعدة عسكرية. بدلا من النباتات والحيوانات، حيث يوجد أسطول بحري وجنود. المشكلة الكبرى التي تشغل بال سكان القرم، ليست الاحترار العالمي، بل الدمار العالمي.

يجب أن نعترف بأنه ليس لدى العالم الوقت الكافي لحل جميع مشاكله.

وتثير الأمم المتحدة مسائل بالغة الأهمية ولا يتوفر لديها الوقت لحلها لأنه تظهر دائما قضايا جديدة. وفي كل مرة، يبدو أننا نختار "كارثة عالمية للعام"، لا يتذكرها سوى عدد قليل من الناس في العام المقبل، لأنه بحلول ذلك الوقت ستحل كارثة جديدة. وفي كل دورة للجمعية العامة يضيف العالم هذه المشاكل إلى المجموعة الكبيرة من التهديدات التي ما فتئ يحملها على كاهله منذ سنوات، وبالفعل طفح الكيل. إذا تعمقنا أكثر في ذلك، سنجد هناك المجاعة والفقر والأمية، ونقص الهواء النقي أو الماء، والأراضي المحتلة. وليس لدينا أبدا ما يكفي من الوقت لحل تلك المشاكل، والأهم من ذلك، يبدو أننا لا نملك الشجاعة أبدا. لأننا لا نتصرف بوصفنا قادة بل بوصفنا سياسيين.

وبوصفنا سياسيين، نخشى ببساطة أن تقوم البشرية يوما ما بمحاسبتنا، فلنترك لأنفسنا مخرجا، لأن ما نقوله هو أننا لم نعدكم بأي شيء. لم نعد أبدا بإنهاء المجاعة، بل قلنا إننا سنبذل كل جهد ممكن للتغلب عليها. ولم نعد قط بوقف تغير المناخ. بل وعدنا بتكثيف تعاوننا للتغلب على تغير المناخ. كم أنفقنا من الوقت والورق والطاقة على جميع التكرارات من قبيل "نحن مصممون" و "نؤكد اهتمامنا المشترك في التغلب على" و "لقد اتفقنا على تعزيز التعاون على نحو كبير"؟

وإذا كنا نريد حقا تنشيط الأمم المتحدة، فلنتكلم مع بعضنا البعض ببساطة ونتكلم بوضوح وبصورة ملموسة، والأهم من ذلك، أن نتكلم بصراحة وأمانة. ثم نتوقف عن وصف ما يحدث في الجمعية العامة بأنه مناقشة. إنها ليست مناقشة، لأن النقاش حوار حيوي. بل إنها نزاع نشط بين أطراف مختلفة. إنها فرصة لطرح أسئلة مباشرة وصريحة. ولنأخذ مثالا على قيام دولة أخرى بإصدار جوازات سفرها لمئات الآلاف من الأوكرانيين في الأراضي الأوكرانية المحتلة. أليس هذا دليلا على جريمة دولية؟ أليس هذا دليلا على الإفلات من العقاب وازدراء القانون الدولي؟ وعلاوة على ذلك، أعلن الاتحاد الروسي نفسه عن ذلك رسميا. ويجبر أيضا المواطنين الأوكرانيين على المشاركة في الانتخابات البرلمانية الروسية.

إذا لم ترد الأمم المتحدة بفعالية وقوة على ذلك، أليس هذا دليلا على أن الوقت قد فات لتنشيط الأمم المتحدة؟ ولكن أعتقد أنه ليس كذلك. ويجب على الأمم المتحدة أن تدعم أولئك الذين يريدون تغيير العالم نحو الأفضل. واليوم، تقدم أوكرانيا عددا من المبادرات والمنابر ومؤتمرات القمة. فلنأخذ مبادرة واحدة فقط، ألا وهي منبر شبه جزيرة القرم. وينبغي أن يعمل هذا المنبر تحت رعاية الأمم المتحدة. وإذا كان لكل دولة منبر فعال، وأقرته الأمم المتحدة، وقام بحل المشاكل، وعمل على مدار الساعة، عندها يمكننا إحياء الأمم المتحدة، لأننا سنحيي إيمان الناس العاديين بالأمم المتحدة.

أعلم أن الأمم المتحدة كثيرا ما تتعرض للانتقاد. ولكن عندما نفعل ذلك فإننا ننتقد أنفسنا. إن الأمم المتحدة ليست مبنى، بل إن الأمم المتحدة تمثل قادتنا. فهم الذين أنشأوا المنظمة، قبل ٧٦ عاما. هل كان بإمكانهم التنبؤ بكل شيء وتوقعه؟ بالطبع كلا. هل كان بوسعهم أن يتصوروا أن حق النقض، وهو رمز يسمح لدولة واحدة بالإدلاء بصوتها نيابة عن الجميع، سيصبح أداة لابتزاز الجميع؟ كلا. هل يعني ذلك أن كل شيء ضاع؟ بالطبع كلا. يتعين علينا جميعا، ومن ثم على الأمم المتحدة، أن نؤمن بأنفسنا مرة أخرى. ولم تسمع الأمم المتحدة منذ زمن بعيد سوى انتقادات، مثل الاتهام بأن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تفعل شيئا، أو الأسوأ من ذلك كله، أنها أصبحت عصبة أمم. واليوم الأمم المتحدة أشبه ببطل خارق متقاعد نسي ما كان قادرا على القيام به. إنه يعتبر نفسه عبئا على المجتمع، أصبح رجلا طاعنا في السن، وضعيفا وعديم الجدوى، وقد ذهبت حياته سدى.

ربما يجدر بالأمم المتحدة بدلا من ذلك، أن تتذكر شيئا. ويمكن أن نتذكر أنه منذ عام ١٩٨١، تمكَّن ولأول مرة أكثر من مليار شخص من الحصول على مياه الشرب. من الذي شرح للعالم المتوحش أن لكل شخص حقا وأنه يحتاج إلى الحماية؟ من الذي أصدر الوثيقة الأولى التي عرضت فيها هذه الحقوق بالتفصيل؟ من الذي يوفر الغذاء إلى ٩٠ مليون شخص في ٨٣ بلدا حول العالم؟ من المسؤول عن القضاء على ظاهرة الفصل العنصري المخزية من الكوكب؟ من حافظ على خوذته الزرقاء وما زال يحافظ على السلام في عشرات البلدان؟ من أنشأ اليونسكو، التي تحمي الفاتيكان وفرساي والأكروبوليس و ١ ١٥٤ موقعا فريدا من التراث الثقافي؟ من الذي أنشأ اليونيسف، التي تحمي الأطفال في أكثر من ١٩٠ بلدا؟ إن الأطفال أثمن شيء لدينا، وبالتالي فإن الدعوة إلى الاتحاد نيابة عنهم لا يمكن أن تكون مبتذلة أو قديمة. ويجب أن نتحد من أجل الأطفال. إنها أهم شيء لدينا.

ما الذي نفكر به جميعا؟ فلنظهر أننا مصممون على بذل كل جهد ممكن لتعزيز تعاوننا. ودعونا نفعل ذلك، حتى بدون قرارات أو إعلانات أو مواءمة مواقفنا. فلننجز ذلك، بوصفنا شعوبا، ودولا، وأمما متحدة، كمثل الذين اتخذوا خيارهم. فإما أن تكون أفعالهم مجدية، أو أن تكون مقاعدهم فارغة. هذا هو ثمن اختيارنا.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس أوكرانيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

*اصطُحب السيد فولوديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا، من قاعة الجمعية العامة.*

**كلمة السيد لازاروس مكارثي شاكويرا، رئيس جمهورية ملاوي ووزير دفاعها**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لملاوي لدى الأمم المتحدة لتقديم خطاب يلقيه رئيس جمهورية ملاوي ووزير دفاعها.

**السيد ليغويا** (ملاوي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم سعادة السيد لازاروس مكارثي شاكويرا، رئيس جمهورية ملاوي ووزير دفاعها، الذي سيدلي بدلوه في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين في بيان مسجل مسبقا.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية ملاوي ووزير دفاعها.

*عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الرابع وانظر A/76/332/Add.3).*

تُرك هذه الجزء من المحضر فارغا عن قصد.

**خطاب السيد خورخي كارلوس دي ألميدا فونسيكا، رئيس جمهورية كابو فيردي**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية كابو فيردي.

*اصطُحب السيد خورخي كارلوس دي ألميدا فونسيكا، رئيس جمهورية كابو فيردي، إلى قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خورخي كارلوس دي ألميدا فونسيكا، رئيس جمهورية كابو فيردي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس فونسيكا** (تكلم باللغة البرتغالية؛ والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): إن العلاقات الدولية والدبلوماسية بشكل عام والمؤتمرات العالمية ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية بصفة خاصة عودتنا على عقد اجتماعات تقليدية تتسم بالحضور الشخصي والمشاركة. وكانت الاجتماعات الشخصية والمصافحات والعناق والمحادثات التي تدور في الممرات، والمفاوضات في اللجان الثنائية أو الصغيرة دائما في صميم تجمعات المجتمع الدولي هذه، بيد أن التواصل عبر الإنترنت والاتصالات الرقمية قبل عامين تقريبا جعلت هذه الاجتماعات شيئا من الماضي.

إن اجتماعنا بالحضور الشخصي بمناسبة المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين ينبغي أن يفسر بوصفه تجسيدا لتصميمنا الجماعي على بذل كل ما في وسعنا للتغلب على آفة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، بغية إعادة البناء على نحو أفضل وضمان بزوغ فجر عالم أكثر مرونة.

من هذا الموقف الإيجابي أبدأ بياني وأحيي، باسم شعب جمهورية كابو فيردي، جميع شعوب الأمم المتحدة الأخرى الممثلة هنا بأعلى شخصياتها، متمنيا التقدم والرفاه للجميع.

أتقدم بالتهنئة إلى رئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته، السيد فولكان بوزكير، ممثل تركيا، على الطريقة التي أدى بها مهامه في خضم صعوبات ندركها جميعا.

وأهنئ أيضا السيد عبد الله شاهد على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، وأرحب بكونه من ملديف، وهو أيضا الرئيس السادس الذي ينتمي إلى دولة جزرية صغيرة نامية شبيهة بالرأس الأخضر، مما يعكس شمولية نظامنا المتعدد الأطراف.

كذلك أهنئ الرئيس المنتخب على اختياره الأمل موضوعا لرئاسته. لقد اختارت جمهورية كابو فيردي دائما طوال تاريخها التفاؤل بالأمل بدلا من التسليم بالتشاؤم. والواقع، بما أننا نواجه التحدي المتمثل في هذه الجائحة المريعة فإن الأمل اليوم، السبيل المفضي قدما، خاصة إذا تمكنا من العمل معا بسرعة وتضامن.

أحيي أيضا للأمين العام أنطونيو غوتيريش تحية حارة وأعرب له عن الشكر والتقدير، أولا لأنه لم يكمل فترة ولايته الأولى بنجاح فقط، بل كان رائدا أيضا في تعبئة طاقات الأمم المتحدة والعالم لمكافحة الجائحة وآثارها المدمرة، ولا سيما في الدعوة إلى الضرورة الملحة لإتاحة إمكانية الحصول على اللقاحات المضادة لكوفيد -١٩، على نحو شامل وأكثر إنصافا.

ثانيا، أهنئه على إعادة تعيينه، مما يشير إلى تجديد ثقة مجتمع الأمم المتحدة به لمواصلة العمل الذي ما برح يضطلع به حتى الآن. وأخيرا، أهنئه على نشر التقرير الممتاز المعنون خطتنا المشتركة والمؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر الماضي، الذي كان بداية فترة ولايته الثانية.

إنه الأمين العام لم يقدم فقط ما طُلب منه، أي توجيه الاستجابات للالتزامات الواردة في الإعلان بشأن الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥)، بل قدم أكثر من ذلك بأن عرض علينا، في خطتنا المشتركة، رؤيته لمستقبل العالم ودور الأمم المتحدة، مستقبل يعتمد على خيارنا الجماعي بين مواصلة السير على طريق التدمير الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وتغير المناخ، وتقويض حقوق الإنسان، أو استئناف الصعود نحو التقدم والإدماج، والاستدامة البيئية والتنمية، بما في ذلك عن طريق منظومة أمم متحدة فعَّالة تضفي معنى على تعددية الأطراف.

لا يساور كابو فيردي أي شك في ما يتعلق بالمستقبل الذي يتطلع إليه الأمين العام. ولذلك، يمكنه أن يعوَّل على بلدنا في تلك الرحلة، لا سيما فيما يتعلق بالأهداف التي يريد تحقيقها والحلول التي يود تنفيذها في سياق اقتراحه بشأن عقد مؤتمر قمة المستقبل، على

النحو الموصى به في خطتنا المشتركة، أي التوصل إلى توافق عالمي جديد في الآراء بشأن ما ينبغي أن يكون عليه مستقبلنا، وما يمكننا القيام به اليوم لكفالته.

كابو فيردي دولة جزرية صغيرة منتشرة عبر الحزام الأطلسي لمنطقة الساحل. وهي أيضا أمة عظيمة، إنها دولة يتكون سكانها من المقيمين فيها ومن شتات واسع الانتشار في أركان العالم الأربعة ولكن قلوبهم في كابو فيردي.

بعد حقبة تاريخية من التبعية والرق والاستعمار، منحنا الاستقلال الأمل في اتخاذ خياراتنا الخاصة، ووضع تلك المسؤولية في أيدينا. ولكي ندعم أنفسنا في تلك العملية، اخترنا تعددية الأطراف والتعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية لتعزيز شمولنا الديناميكي في جميع أرجاء العالم. كما اتخذنا خيارا على هذا الطريق الذي نفخر به: حيث ما برحنا ديمقراطيين لمدة ٣٠ عاما، في ظل حكم صالح يقوم على سيادة القانون والسلام والأمن، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين والإدماج، ومكافحة الفقر والإجحاف.

خرجنا من فئة أقل البلدان نموا إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل في عام ٢٠٠٨، بوصف ذلك جزءا من تقدمنا. وفي عام ٢٠١٥، حققنا معظم الأهداف الإنمائية للألفية وآثرنا أن نتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، وتحقيقا لهذه الغاية اعتمدنا الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة.

لقد سددت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وآثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية ضربة قاسية لاقتصادنا الذي كان ينمو بمعدل ٦ في المائة تقريبا. وقوضت أيضا الركائز الرئيسية لاقتصادنا، من قبيل السياحة والنقل والطلب المحلي، الأمر الذي أدى إلى تدني الحماية الاجتماعية، وظهور البطالة، وزيادة الفقر؛ وقد تسبت في تقويض الركائز الأساسية للاقتصاد الكلي مثل التضخم، وعجز الميزانية والديون وأسفرت عن انخفاض حاد في النمو الاقتصادي. وباختصار، أدت إلى ركود لم يسبق له مثيل تسبب في انكماش اقتصادنا بنسبة ١٤,٨ في المائة.

بيد أن بلدي لم يكن رد فعله الاستسلام، بل رد بعزم وتصميم واتخذ فورا جميع التدابير لمكافحة الأزمة الموصى بها دوليا في الأجل القصير. وفي الأجل المتوسط والطويل، انخرطنا في عملية تشاركية في التخطيط الاستراتيجي لوضع رؤية مشتركة لعام ٢٠٣٠ بعنوان خطة كابو فيردي "الطموح لعام ٢٠٣٠" من أجل استئناف عملية التنمية المستدامة وإعادة البناء بشكل أفضل، والاستفادة من العبر المستقاة والفرص الناشئة عن الأزمة. وتشمل هذه التحديات الحصول على التمويل الميسر وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي لا يزال يشكل تحديات رئيسية لدينا.

وكما ذُكر في الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة والوثيقة المعنونة "الطموح لعام ٢٠٣٠"، تعتزم كابو فيردي تعزيز توافقها مع القيم والمصالح المتغلغلة في تعددية الأطراف والنظام العالمي القائم على القواعد، مع وجود أمم متحدة فعالة تحتل مكانا مركزيا في تلك العملية. وتتطلب هذه الأهداف استمرار تأكيد كابو فيردي بوصفها بلدا آمنا وشريكا مفيدا وموثوقا به في دبلوماسية مساوية للتحديات العالمية الناشئة.

في هذه المرحلة، تتمثل الأولوية الأولى لكابو فيردي في مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد – ١٩) وقد حققنا مكاسب كبيرة ومتسقة في خفض معدلات انتقال العدوى وزيادة معدلات التطعيم بين السكان المؤهلين، والذين سيتم تطعيمهم بالكامل بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وما كان لهذا النجاح أن يتحقق لولا مثابرة وتصميم قادة وأبناء شعب كابو فيردي وزيادة تضامن جميع الشركاء، ولا سيما في سياق مرفق كوفاكس لإتاحة اللقاحات المضادة لكوفيد – ١٩، ونشكر جميع شركائنا.

عند هذا المنعطف، ما برح الانتعاش الاقتصادي يمثل أولوية هامة بالنسبة لكابو فيردي، وذلك أساسا من خلال إعادة فتح قطاع السياحة والأنشطة ذات الصلة. إن الاعتراف المتبادل بشهادات التطعيم ومراجعة التحذيرات المتعلقة بالسفر تدبيران تعمل كابو فيردي بشأنهما

مع الشركاء من القطاعين العام والخاص، ولن تؤدي المبادئ التوجيهية الدولية إلا إلى دعم وتشجيع عودة السياحة.

تتمتع كابو فيردي بجميع الخصائص الهيكلية لدولة جزرية صغيرة نامية، وهي صغيرة في حجمها وتشتتها في الجزر الواقعة في مساحات محيطية كبيرة وبعيدة عن الأسواق الرئيسية، مما يضعف قاعدتنا الاقتصادية ويزيد من تعرضنا لتغير المناخ وغيره من الظواهر البيئية مثل الجفاف، بالإضافة إلى الحد من قدرتنا على التكيف مع الظواهر الطبيعية وغيرها من الصدمات الخارجية. وفي هذا السياق، فإن مظاهر وآثار جائحة (كوفيد – ١٩) لا تؤدي إلا إلى تفاقم الظروف التي كانت قائمة من قبل، مما يجعل الدول الجزرية الصغيرة النامية الأكثر تضررا من الجائحة.

في إطار الأمم المتحدة، تشكل كابو فيردي جزءا من تحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي يدعو إلى اتخاذ تدابير تستهدف تحديدا الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتدابير الدولية، والتدابير المتباينة للدعم العالمي الموصى بها منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو في عام ١٩٩٢. وفي هذا السياق، فإن دراسة، واعتماد مؤشر ضعف متعدد الأبعاد بإجماع دولي، ينطبق على الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة، ألا وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في تصنيف مستوى التنمية لكل دولة لتحديد الأهلية لاتخاذ تدابير الدعم المحددة هذه، للتمكين من الوفاء بالالتزامات المحددة في إطار إجراءات العمل المعُجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية المعجلة، (مسار ساموا).

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية في كل منطقة من المناطق الجغرافية الثلاث المشمولة – المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي ومن أفريقيا إلى جنوب شرق آسيا – لديها قطاعات تتيح فرصا للنمو الاقتصادي في الموارد الطبيعية والسياحة والاقتصاد الأزرق، ضمن مجالات أخرى. ينبغي اتخاذ تدابير على الصعيد العالمي لدعم النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية في مجالات النمو هذه، ودعم التكيف مع تغير المناخ وزيادة القدرة على تحمله، وتقديم التسهيلات للاستثمار المباشر والتمويل العام والمناخي لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية وينبغي تكييفها مع خصوصيات كل دولة.

أخيرا، ينبغي للمشاكل والتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية – وحلولها – أن تكون جزءا من مؤتمر قمة المستقبل الذي دعا إلى عقده الأمين العام. وسيكون المؤتمر فرصة لنا لاتخاذ قرارات تخدم المصالح والتطلعات المحددة والمشروعة لهذه المجموعة من الدول، التي هي من بين أضعف الدول داخل أسرة الأمم المتحدة. يجب ألا نترك أحدا خلف الركب.

إن صون السلم والأمن الدوليين هو جوهر إنشاء الأمم المتحدة. وبالنسبة لكابو فيردي، فإن قيم الحرية والسلام والديمقراطية والاستقرار السياسي أساسية لبناء مجتمعات أكثر عدلا وسلاما وشمولا. وفي مواجهة التحديات العالمية نحن ندرك بشكل متزايد مدى حتمية تحقيق هذا الهدف الأساسي لمن وقعوا ميثاق الأمم المتحدة. وندرك أيضا أن عدم الاستقرار السياسي الذي يبتلي مناطق مختلفة وتزايد انعدام الأمن الناجم عن التطرف العنيف والجريمة عبر الوطنية هما عائقان لتنمية الدول وتعايشها السلمي.

إن الفعالية التي نسعى إليها من الأمم المتحدة تتطلب إصلاحا دوريا ومتسقا لهيئاتها الرئيسية. إننا نقدر التقدم المحرز حتى الآن في إصلاح ركيزة التنمية، والذي زاد من كفاءة منظومة الأمم المتحدة بطرق تدريجية ومبتكرة. ولقد أتاح لنا تنشيط الجمعية العامة أن نكون عمليين أكثر في مداولاتنا.

كما أننا ندرك أن تنشيط الأمم المتحدة ينطوي على ضرورة إصلاح مجلس الأمن من أجل زيادة إشراك الدول الأعضاء في القرارات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وكعضو في الاتحاد الأفريقي، فإن كابو فيردي تؤيد تماما توافق آراء إزولويني.

لقد كان تاريخ العالم سلسلة من الأزمات والفرص الجديدة لإحراز تقدم في المستقبل. وفي الأشهر الأخيرة، كثيرا ما لاحظنا أن الأزمة الحالية تتيح فرصا ودعوات للعمل من الجيل المسؤول اليوم وكذلك من

الشباب، الذين سيكونون في الخطوط الأمامية في المستقبل. إن جائحة كوفيد-١٩، باعتبارها أزمة، دمرت حياة بشر، وعرضت الرعاية الصحية للخطر، ودمرت اقتصادات ونظم حماية اجتماعية، وقلصت الفرص المتاحة للشباب في التعليم والعمالة، وفاقمت الفقر وعدم المساواة، مما زاد من تعريضنا لآثار تغير المناخ وأوهن الفئات الأكثر ضعفا. ولكننا شهدنا أيضا فرصا نشأت عن مكافحة الجائحة – من البحث عن حلول قائمة على التكنولوجيا للحد من آثار التباعد البدني، في الاتصالات والإدارة والتعليم والترفيه والدبلوماسية والأعمال التجارية، إلى رصد تطور انتقال العدوى، ودور العلم في سباقه للحصول على لقاح في وقت قياسي، والأشكال المتعددة للابتكار في التكيف والتجاوب مع هذه الأوقات في العديد من مجالات النشاط الأخرى.

ومع ذلك فإن أزمة كوفيد-١٩ هي أيضا جزء من سلسلة من الأزمات الأخرى، مثل تغير المناخ والصراعات الجيوسياسية وانعدام الأمن الجنائي، والتي يؤدي تداخلها إلى زيادة الانقسام بين من يملكون أكثر ومن يملكون أقل، على الصعيدين الوطني والدولي، لا سيما من حيث الحصول على اللقاحات للجميع والظروف المالية ووسائل إعادة البناء بشكل أفضل. وتكمن الحلقة المفقودة بين الأزمات والفرص في ممارسة قدر أكبر من التضامن العالمي لتحويل الحلول الممكنة إلى واقع يسمح لنا ببناء المستقبل الذي نصبو إليه والأمم المتحدة التي ننشدها. وحتى يتحقق كلاهما – أو لا يتحققان – فإن ما تقوم به أي دولة بمفردها لن يكون كافيا، ولكن يمكن تحقيق كليهما على أكمل وجه من خلال اتخاذ الأغلبية لإجراءات جماعية من خلال التضامن.

*تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية).*

إن المستقبل الذي نصبو إليه كان دائما مكرسا في ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه المتمثلة في تحقيق المزيد من السلام والأمن، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والتعاون الدولي من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للجميع، شريطة أن تتحقق هذه الأهداف بالفعل. ومن ناحية أخرى، فإن الأمم المتحدة التي ننشدها كانت دائما موضع نقاش بين ما ينبغي أن تفعله المنظمة وما يمكنها بالفعل أن تقدمه. الفرق هو في العمل الجماعي الذي يمكن أن يجمع قدر الإمكان بين ما ينبغي فعله وما يمكن فعله. والنتائج التي حققتها منظومة الأمم المتحدة حتى الآن على نطاق واسع في جميع المجالات – من السلام المستدام إلى التنمية المستدامة – يمكن زيادتها أو تحسينها. إن المستقبل الذي نصبو إليه يعتمد على قدرتنا على اغتنام الفرص التي تنشأ عن الأزمات التي نواجهها. والطريق إلى الأمام هو إعادة النظر في تعددية الأطراف وتعزيزها لمواجهة التحديات الكبرى في الوقت الحاضر، وقد يكون المكان المناسب لهذه البداية الجديدة هو مؤتمر قمة المستقبل.

وقبل أن أنهي ملاحظاتي، أرجو أن تسمحوا لي بلحظة امتياز شخصي. حيث أنني أقترب من نهاية ولايتي الثانية، وبما أن بلدي من المقرر أن يجري انتخابات رئاسية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، فإن هذه هي المرة الأخيرة التي سأمثل فيها أمام الجمعية العامة في هذه القاعة كرئيس لجمهورية كابو فيردي.

وأفضل ذكرياتي عن الأمم المتحدة هي عن هذه الهيئة، وأود أن أكرر التزامي الكامل بالعمل مع جميع أعضائها لمواصلة الدفاع عن قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام غير القابلة للتصرف وتعزيزها.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كابو فيردي على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطُحِب السيد خورخي كارلوس دي ألميدا فونسيكا، رئيس جمهورية كابو فيردي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أذكّر الأعضاء بتدابير التخفيف التالية المعمول بها في هذه الجلسة. يجب على جميع أعضاء الوفود استخدام أغطية للوجه في جميع الأوقات، سواء في الأماكن العامة أو في قاعة الجمعية العامة، إلا عند إلقاء كلمة بشكل مباشر أثناء الجلسة. وينبغي ألا يتجاوز حجم الوفد في قاعة الجمعية العامة أربعة أشخاص.

**خطاب السيد نغويين شوان فوك، رئيس الدولة في جمهورية فييت نام الاشتراكية**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الدولة في جمهورية فييت نام الاشتراكية.

*اصطُحِب السيد نغوين شوان فوك، رئيس الدولة في جمهورية فييت نام الاشتراكية، إلى قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نغوين شوان فوك، رئيس الدولة في جمهورية فييت نام الاشتراكية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس فوك** (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتقدم بالتهنئة للسيد عبد الله شهيد على توليه مهامه بصفته رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. وأنا مقتنع بأنه سيقود الدورة، في ظل قيادته المقتدرة وخبرته الواسعة، إلى النجاح.

وأقدر تقديرا عاليا الإسهامات الكبيرة للسيد فولكان بوزكير بصفته رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين. وأود أيضا أن أهنئ السيد أنطونيو غوتيريش مرة أخرى على إعادة تعيينه أمينا عاما للأمم المتحدة. وأرى أنه بمثابرته وتفانيه، سيعمل على توجيه المنظمة نحو تحقيق أولوياتها في السنوات المقبلة.

تنعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام على خلفية فريدة من نوعها، حيث تعرض جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) حياة الناس في جميع أنحاء العالم للخطر. وفي هذا الوقت بالذات، لا أشك في أن قلوبنا جميعا هذه الأيام مع بلداننا وشعوبنا؛ ويتوق قلبي إلى وطني، فييت نام، حيث تكافح الأمة الفييتنامية بأسرها هذه الجائحة بقوة لحماية صحة الناس وحياتهم والحفاظ على النمو الاقتصادي وكفالة الأمن الاجتماعي، دون ترك أحد خلف الركب.

ولا يمكن لأرقام إحصائية أن تقيس حقا حجم الحزن والخسارة الناجمين عن جائحة كوفيد-١٩. فالمسألة تتعلق في المقام الأول بالخسائر في الأرواح تليها الأضرار الاقتصادية الجسيمة والآثار البعيدة المدى على المجتمعات ورفاه الشعوب. وقد دقت الجائحة ناقوس خطر الدمار المروع الذي ينجم عن تحديات أمنية غير تقليدية مثل الأمراض أو تغير المناخ إذا لم تُعالج في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة. كما كشفت الجائحة عن أوجه القصور في نظام الحكم العالمي وتزايد أوجه عدم المساواة فيما بين الدول.

ومع ذلك، فإن جائحة كوفيد-١٩ ليست التحدي الوحيد الذي نواجهه اليوم. فقد أدى تصاعد التوترات فيما بين الدول الكبرى إلى نظام دولي مثير للانقسام وغير مستقر. والحروب تودي بحياة العديد من الأبرياء. والمنازعات على الأراضي والموارد في العديد من المناطق على وشك الاندلاع. وفي العديد من المناطق، فإن ظهور سياسات القوة وتجاهل القانون الدولي وأعمال الإكراه الانفرادية يعوق ممارسة البلدان لحقوقها القانونية. وبالرغم من تلك الصورة القاتمة، فإن ما يحفزنا حقا هو الرغبة القوية السائدة بين الناس في السلام والتعاون والتنمية في جميع أنحاء العالم – وإدراكنا لأهمية التضامن الدولي والتعددية.

وتواصل الأمم المتحدة، بخبرة ٧٥ عاما في حفظ السلام وتعزيز العلاقات الدولية الودية والعادلة والمنصفة، تأكيد دورها الرئيسي في النظام المتعدد الأطراف، وهي تنسق بفعالية الجهود العالمية الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية. وفي ظل هذه الخلفية، أؤيد تماما الموضوع الذي اقترحه رئيس الجمعية العامة. وأود الآن أن أشاطر الجمعية بعض أفكاري.

أولا، إن مهمتنا الأكثر إلحاحا اليوم هي احتواء جائحة كوفيد-١٩ على وجه السرعة في جميع أنحاء العالم. فلا يمكن للعالم أن يكون آمنا إذا كان هناك أي شخص أو أي بلد لا يزال يعاني من هذه الجائحة. وتقدر فييت نام الدور الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، في تعزيز الوصول العادل إلى لقاحات كوفيد-١٩ وأدويته. ومن الضروري، من أجل دحر الجائحة، أن نتضامن معا ونتحلى بشعور عال بالمسؤولية ونكثف

التعاون، لا سيما فيما يتعلق بتخصيص اللقاحات للدول التي ينخفض فيها معدل التلقيح.

ثانيا، يكمن الحل الرئيسي لاحتواء الجائحة وتعزيز التعافي الاقتصادي في قدرتنا على تعزيز صمودنا في مواجهة الأزمات، ولكن هذا لا يعني أنه يتعين علينا أن نفعل ذلك بمفردنا. فلا يمكن الحفاظ على القدرة على الصمود إلا إذا كانت قائمة على التعاون والاتصال فيما بين الدول، لا سيما في وقت يمكن فيه للتحديات الأمنية غير التقليدية، التي لا تعرف حدودا، أن تؤثر تأثيرا شديدا على أي دولة. ونقدر تقديرا عاليا الدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة ونأمل أن تواصل العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء فيها في مساعيها إلى بناء القدرة على الصمود، دون أن تخفق في تلبية مصالح جميع البلدان وتتصدى لشواغلها.

ثالثا، يمكن تحويل ما نواجه من تحديات إلى فرص للتنمية. ونظرا لأن حياتنا اليومية ومساعينا الإنتاجية وأنشطتنا التجارية يجب أن تخضع لتغييرات للتكيف مع الجائحة، فالفرصة متاحة أمامنا للتحول الرقمي واستخدام تكنولوجيات جديدة يمكن أن تعزز إنتاجية اقتصاداتنا وقدرتها التنافسية واعتمادها على الذات. وهي فرصة لنا أيضا لمتابعة التحول الأخضر والتنمية المستدامة وتيسير التجارة والاستثمار. وينبغي لنا أيضا أن نعمل معا لتعزيز تدفق السلع والأشخاص والحفاظ على سلاسل الإمداد العالمية. وتوفر لنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مخططا ممتازا لاغتنام هذه الفرص؛ إنها بالفعل دعوة لتعزيز التعاون. ونناشد جميع البلدان أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بتمويل التنمية وتعيد جدولة مدفوعات ديون البلدان النامية، لتتحول بذلك تلك الفرص إلى نتائج إنمائية ملموسة.

رابعا، يكتسي التعاون في التخفيف من الآثار الوخيمة لتغير المناخ ومكافحتها أهمية الآن أكثر من أي وقت مضى. فالظروف الجوية القاسية وارتفاع مستوى سطح البحر والتلوث البيئي وتدهور التنوع البيولوجي ما هي سوى العواقب التراكمية لعقود من سعي البشرية المتهور إلى التنمية. وتدفعنا هذه التحديات إلى التحرك بسرعة لحماية كوكبنا وتنفيذ الوعد بعدم تجاوز الارتفاع في درجة الحرارة عتبة الـ ١,٥ درجة مئوية المتفق عليها دوليا.

وبينما نقترب من الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نحتاج إلى بذل كل جهد ممكن لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تأخذ زمام المبادرة في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتلقى البلدان النامية مزيدا من المساعدة في مجالات التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، بغية الحد من الانبعاثات وتعزيز الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها بطرق تعزز الانتقال نحو اقتصاد أخضر وتدويري. فهذه فرصة مشتركة لنا لكفالة الانسجام بين البشر والطبيعة الخضراء.

خامسا، إن مفتاح تعزيز الانتعاش والنمو في فترة ما بعد الجائحة هو استدامة السلام والأمن والاستقرار في كل بلد وكل منطقة والعالم بأسره. وتدعو فييت نام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي ووضع حد لجميع أشكال العنف لكفالة سلامة المدنيين وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية في مناطق النزاع.

وقد عانت فييت نام عقودا من الحرب من أجل استعادة استقلالها وإعادة وحدتها الوطنية والإفلات من العزلة والحظر. وقد بذلنا كل جهد ممكن لحشد قوتنا الداخلية ومواصلة الاعتماد على أنفسنا والتكيف مع الاتجاهات السائدة في عصرنا لبلوغ المستوى الذي نحن فيه من حيث إمكانياتنا ومكانتنا ومنزلتنا الدوليتين اليوم. فنحن نفهم أنه لا شيء أثمن من الاستقلال والحرية والسلام والتنمية لجميع الأمم. وتدين فييت نام جميع أعمال الحرب وسياسات القوة وانتهاكات المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويتعين على جميع أصحاب المصلحة في العلاقات الدولية، أكثر من أي وقت مضى، أن يتصرفوا بحسن نية وأن يتحملوا مسؤولياتهم مع تجنب التوترات والمواجهة. وينبغي لنا أن نسعى معا لإعادة تشكيل العلاقات الدولية وبناء الثقة بين البلدان على أساس المساواة والتعاون. ويجب علينا كذلك أن نحترم

مبادئ الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأن نحل النزاعات بطريقة سلمية.

ونعيد تأكيد تضامننا، في المناقشة العامة لهذا العام، مع شعب كوبا ونحث على وضع حد نهائي للحصار الأحادي الجانب المفروض على كوبا. ونأمل أن تستقر الحالة في أفغانستان قريبا لصالح الشعب الأفغاني، ولا سيما نسائه وأطفاله، حتى يتمكن من العيش في سلام. ونؤيد الكفاح العادل للشعب الفلسطيني وحلا يقوم على وجود دولتين من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل.

لقد حققت فييت نام إنجازات تاريخية بعد ٣٥ عاما من التجديد. فنحن على وشك أن نصبح بلدا متطورا مرتفع الدخل بحلول عام ٢٠٤٥، بمناسبة الذكرى المئوية لاستقلال فييت نام. ولا يمكن أن يتحقق طموحنا في أن نكون فييت نام قوية ومزدهرة إلا عندما يكون البلد حقا دولة يحكمها القانون من أجل الشعب وبالشعب. ففييت نام تتبع نهجا محوره الناس وتسعى جاهدة لتحقيق التقدم الاجتماعي والمساواة والحفاظ على القيم الثقافية وحماية البيئة مع تعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع. ويتماشى ذلك بشكل وثيق مع أهداف التنمية المستدامة، التي نسعى جاهدين لتحقيقها.

وقد اتبعنا سياسة خارجية مبنية على الاستقلال والاعتماد على الذات والسلام والصداقة والتعاون والتنمية وتنويع العلاقات الخارجية وتعدديتها. ففييت نام سباقة وتشارك بنشاط في التكامل الدولي الواسع النطاق، بوصفها عضوا مسؤولا، في الوقت الذي تقدم فيه إسهامات مسؤولة في جهود المجتمع الدولي المتضافرة. وما زلنا ندعم تعددية الأطراف التي تشكل الأمم المتحدة مركزها والقانون الدولي بوصفه أساسا لها. ونتمسك بمقاصد الميثاق ومبادئه ونسعى جاهدين إلى الإسهام في أمم متحدة أكثر ديمقراطية وفعالية. وسنتذكر دائما مساعدات الأمم المتحدة القيمة لفييت نام ونثمنها. فثمار إصلاح فييت نام وإدماجها يمكن أن تعزى جزئيا إلى ما وفرته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من موارد وما أسدته من مشورة في مجال السياسات.

وفي المنطقة، تعمل فييت نام عن كثب مع رصيفاتها الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز مركزية الرابطة في صون السلم والأمن والازدهار في جنوب شرق آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ عموما. وظلت الرابطة والأمم المتحدة تعملان باستمرار على توطيد وتطوير علاقاتهما بصفة عامة، وأصبحتا نموذجا يحتذى للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى. إننا نبذل جهودا حثيثة لتنفيذ توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط الذي أقره قادة الرابطة بشأن تعزيز الحوار والمصالحة والمساعدة الإنسانية لشعب ميانمار. وتشاطر فييت نام الرابطة موقفها وصوت المجتمع الدولي المشترك بشأن أهمية السلام والاستقرار والأمن والسلامة وحرية الملاحة والتحليق في بحر الصين الجنوبي. ونرى أنه ينبغي أن تمتنع جميع الأطراف عن اتخاذ إجراءات انفرادية يمكن أن تزيد من تعقيد الحالة وأن تحل منازعاتها وخلافاتها بالوسائل السلمية، بما يتماشى مع الميثاق والقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المبرمة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢. ويجب علينا كذلك أن نتقيد تقيدا تاما بالإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي وأن نضع قواعد سلوك موضوعية وفعالة للأطراف في بحر الصين الجنوبي بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

*تولى الرئيس الرئاسة.*

وبهذه المناسبة المهمة أشكر جميع البلدان شكرا جزيلا، باسم دولة فييت نام وشعبها، على الثقة التي وضعتها في فييت نام كعضو غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وقد ظلت فييت نام خلال العامين الماضيين تؤيد على الدوام مبدأ الشراكة من أجل السلام المستدام. ودعونا إلى الحوار والتعاون وشاركنا بنشاط في جهود متضافرة لمنع نشوب النزاعات ومعالجتها. ودعت فييت نام إلى احترام الميثاق والقانون الدولي، مع النهوض بمجالات مثل التعاون مع المنظمات الإقليمية ومنع نشوب النزاعات والإجراءات المتعلقة بالألغام وحماية الناس والبنية التحتية الحيوية في النزاعات المسلحة.

إن علم فييت نام الوطني يرفرف عاليا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيرفرف قريبا في بعثات أخرى. ونظرا لرغبتنا في تقديم المزيد من الإسهامات في عمل الأمم المتحدة، تشن فييت نام حملة للحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥، وكذلك في وكالات الأمم المتحدة الهامة الأخرى. ونتطلع إلى دعم مستمر من جميع البلدان في ذلك المسعى.

ونعلم أن ذلك لن يكون سهلا. غير أنني مقتنع بأن قلوب شعوب العالم ستنبض كقلب واحد. وستعمل فييت نام عن كثب مع البلدان والشعوب في جميع أنحاء العالم حتى نتمكن معا من التغلب على الجائحة ونبني عالما يسوده السلام والازدهار والسعادة. وسيكون ذلك نصرا مجيدا لنا جميعا.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس دولة جمهورية فييت نام الاشتراكية على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطحب السيد نغوين شوان فوك، رئيس دولة جمهورية فييت نام الاشتراكية، من قاعة الجمعية العامة.*

*رُفِعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.*

**المرفق الأول**

**خطاب السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية**

[الأصل: بالإسبانية]

في بداية الدورة السنوية للجمعية العامة، أود أن أنقل التحيات إلى جميع بلدان الأمم المتحدة. وأحيي شعوب وحكومات البلدان الـ ١٩٤ الحاضرة في هذه الدورة للجمعية العامة؛ ولا سيما السيد عبد الله شهيد، الذي تولى رئاسة دورة الجمعية العامة لهذا العام. وأتمنى لكم كل النجاح.

إن الجمعية السنوية للأمم المتحدة حدث يجمع، في أيلول/سبتمبر من كل عام، رؤساء حكومات ورؤساء دول ورؤساء وزراء وأرفع السلطات في العالم للنقاش بشأن مواقفنا ومناقشة الأفكار في عالم يجب أن يواصل بناء هيكل متعدد الأقطاب ومتعدد المراكز، من دون هيمنة إمبريالية.

وهذه هي المرة الثانية التي تتأثر فيها دورة جمعيتنا العامة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ونجد أنفسنا نشارك في هذه الدورة للجمعية العامة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك من بلداننا، من المقار الرسمية لحكومات بلداننا.

إنني أنقل تحياتي إلى جميع السفراء وكبار المسؤولين الذين يقومون، من بلدانهم ومن المقر في نيويورك، في خضم الجائحة، بتبادل وجهات نظرهم بشأن ما ينبغي تحقيقه لأجل البشرية في القرن الحادي والعشرين، دون ترك مجال للشك. وهم يتبادلون آراءهم بشأن بناء عالم جديد يسوده السلام والتعاون والحوار ويقوم على التنوع الأيديولوجي والثقافي والسياسي والديني ويجمع بين ثقافات الشعوب في جميع أنحاء كوكب الأرض.

ولا شك في أن ذلك يجب أن يعني بناء عالم جديد ومجتمع إنساني جديد، عالم خال من الإمبراطوريات المهيمنة؛ عالم متحرر من محاولات فرض الهيمنة الاقتصادية والمالية والعسكرية والسياسية من قبل قوة مهيمنة أو إمبراطورية أو أولئك الذين نهبوا شعوب العالم وهيمنوا عليها واستغلوها وقمعوها لقرون عديدة من خلال الاستعمار القديم الجشع. واليوم، هم يقومون بتجربة أشكال جديدة من الاستعمار الجديد ضد شعبنا، أشكال جديدة من الهيمنة والنهب والقمع والاستغلال لشعوب العالم.

ولهذا السبب، وفي جمعية عامة متأثرة بالجائحة ومن قلب وطننا الحبيب، ترفع فنزويلا صوتها تأييدا لعالم جديد من دون استعمار؛ عالم جديد من دون إمبريالية؛ عالم جديد من دون قوة مهيمنة ومسيطرة؛ عالم جديد يقوم على المشاركة والتعاون ومجتمع إنساني يربطه مصير مشترك. إنه العالم المتعدد الأقطاب والمتعدد المراكز الذي نتوق إليه والسبب الذي يجعلنا ننضم إلى كفاح جميع شعوب العالم، وشعوب الجنوب على وجه الخصوص، استنادا إلى عقيدة حركة عدم الانحياز وعقيدة بلدان الجنوب، أي عقيدتنا ورؤيتنا والتزامنا.

وقد تلقت فنزويلا دعما قويا وبأغلبية كبيرة من حكومات العالم بينما كنا نتصدى للتحديات التي واجهها بلدنا في السنوات الأخيرة. ولا شك في أن شعبنا قد تلقى التضامن والدعم والتعاون من عشرات البلدان الممثلة هنا في الأمم المتحدة. وكانت تلك البلدان قادرة على الاستماع إلى صوت الحقيقة من شعبنا الجاد.

وفي مناسبات عديدة، توجهت فنزويلا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمات منظومة الأمم المتحدة لإدانة الهجمات الشرسة والحملات التي تشنها النُخب التي تحكم الولايات المتحدة ضد بلدنا. وتُشن هذه الهجمات بدعم من النخب التي ترأس المنظمات في أوروبا وأماكن أخرى.

وسعت تلك النخب إلى استخدام المنظمات الدولية والقانون الدولي لتبرير شن حملات شرسة وهجمات إجرامية ضد شعب فنزويلا النبيل والمسالم والديمقراطي. وفي مناسبات عديدة، شجبنا تلك الهجمات في مقار منظمات مختلفة، ونفعل ذلك مرة أخرى اليوم في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

وفي دورة الجمعية العامة هذه، في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، تندد فنزويلا بالحملة الشرسة والعدوان المستمر والممنهج، من خلال العقوبات الاقتصادية والمالية والنفطية القاسية، واضطهاد شعبنا وحقه في الحرية الاقتصادية وحقوقه وضماناته الاقتصادية، التي يجب أن تتمتع بها جميع شعوب العالم.

وهناك حملة شرسة ضد حقنا في شراء ما يحتاجه بلدنا وضد حقنا في بيع ما ينتجه بلدنا، ولا سيما الموارد النفطية والتعدينية الهائلة، على الأراضي الفنزويلية، والتي نستغلها منذ عقود. ويجري التحقيق في الحسابات المالية؛ كما تمت مصادرة وتجميد الذهب من الاحتياطيات الدولية القانونية لمصرف فنزويلا المركزي في لندن ومصادرة وتجميد بلايين الدولارات في الحسابات المصرفية في الولايات المتحدة وأوروبا وخارجهما.

ويحظر على شركات النفط والتعدين الفنزويلية تداول منتجاتها وفتح حسابات مصرفية في جميع أنحاء العالم لأغراض إتمام عمليات الشراء وتحصيل المدفوعات وإجراء المعاملات التجارية بحرية، كما ينص القانون الدولي.

إنه أمر قاس، وهو في جوهره اضطهاد مالي ونقدي وتجاري واقتصادي إجرامي ومنهجي، يتعلق أيضا بالطاقة. ولذلك، فإن فنزويلا تدين هذا الاضطهاد بأعلى صوت أمام شعوب العالم.

إننا نواجه منذ سنوات تهديدات وحملات شرسة وعدوان. وأستطيع أن أقول لكم اليوم، من قلب كاراكاس، التي شهدت ولادة أولئك الذين حرروا أمريكا، إن الشعب الفنزويلي، بقدرته الكبيرة على الصمود والمقاومة، قد نهض. إن عام ٢٠٢١ عام خاص ورائع احتفلنا فيه بالذكرى المئوية الثانية للنصر المدوي في معركة كارابوبو. واحتفلنا بالفعل بالذكرى المئوية الثانية لمعركة كارابوبو من أجل استقلالنا. وفي عام ٢٠٢١، انتقلنا بالفعل من مرحلة المقاومة القاسية والمؤلمة إلى مرحلة التعافي وتحقيق النمو المستدام من خلال العلم والابتكار والتكنولوجيا والقدرة الروحية للأشخاص الكادحين الذين يرفضون الاستسلام. إننا شعب متمرد وحر، نضج بعد أن قاسى كل الصعوبات التي أثرت علينا على مر السنين.

ولقد اخترنا طريق التعافي والنمو الشامل لأمتنا. كما اخترنا نشر القوى المنتجة لبلد يتعرض لحصار جهنمي واضطهاد إجرامي وتعذيب وحشي لنسيجه الاقتصادي والاجتماعي. ونقول بشجاعة وحسم لشعوب العالم إنه من الممكن، بذكاء وحكمة، التصدي للعدوان الإمبريالي والمضي قدما.

ولهذا السبب، نطالب مرة أخرى برفع جميع الجزاءات الجنائية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وحكومات الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد والمجتمع الفنزويليين. ونحن نطالب بذلك على أساس منطقي وأخلاقي. ونحن نقولها بالنيابة عن ٣٠ مليون فنزويلي من الرجال والنساء. ونحن ممتنون لبلدان الأمم المتحدة على دعمها في النهوض بهذا الهدف العظيم لبلدنا ومنطقتنا.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد تضامننا مع جمهورية كوبا وشعب كوبا ودعمنا لهم، في طلبهم، الذي أُيد ٢٧ مرة بأغلبية الأصوات في الأمم المتحدة، من أجل الرفع الفوري لجميع تدابير الحصار التجاري والاقتصادي ضد جمهورية كوبا وشعب كوبا. كما أن فنزويلا ترفع صوتها دعما للعدالة وتضامنا مع كوبا، الجمهورية والشعب البطل.

وفي هذا الصدد، كان بلدنا قادرا على مواجهة كل هذه الظروف والتغلب عليها. ولهذا السبب، نعتقد أنه من الضروري تعميم النتائج الرسمية لتقرير المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، التي قامت بزيارة استمرت سبعة أيام إلى فنزويلا هذا العام، داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، من رئاسة الجمعية العامة السنوية إلى جميع مستويات السفارات والحكومات الممثلة للبلدان. لقد أصدر المقرر الخاص تقريرا موضوعيا وواقعيا جدا عن هذه الجزاءات الجنائية وأوصى برفعها فورا مع احترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وأوصى المقرر أيضا بأن يكون لفنزويلا الحق في الحرية فضلا عن احترام ضماناتها الاقتصادية والتجارية والمالية والممارسة الكاملة لحقوقها كعضو ذي سيادة في الأمم المتحدة.

وفي عام ٢٠٢١ رحبنا أيضا بأن فنزويلا تمضي قدما في اتجاهين رئيسيين – الحوار الشامل نحو السلام في بلدنا، والاحتفال بالعملية الانتخابية التاسعة والعشرين التي أجريت خلال السنوات العشرين الماضية. وستعقد انتخابات كبرى في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر لانتخاب السلطات الإقليمية والبلدية والمحلية وفقا لما ينص عليه دستور بلدنا البوليفاري.

وفي هذا العام بدأنا عدة جولات من الحوار مع قطاع الأعمال والقطاع الاجتماعي والنقابات العمالية والساحة السياسية. وأكدنا مجددا طريق الحوار وأطلقنا مؤخرا في ١٣ آب/أغسطس منتدى للحوار الوطني من أجل السلام والسيادة في العاصمة مكسيكو.

لقد كانت عملية حوار هامة للتواصل مع أكثر قوى المعارضة تطرفا التي حاولت القيام بانقلاب في فنزويلا. وشجعت تلك القوى الغزو الأجنبي لأراضينا وخططت لاغتيالي. وكنا نأمل أن تعود تلك القطاعات المتطرفة إلى السياسة والدستور والطريق الانتخابي.

ويمكنني أن أقول للأمم المتحدة إننا نجحنا في ذلك، أي أننا نجحنا في إعادتها إلى السياسة والدستور والطريق الانتخابي. والآن ننفذ برنامجا شاملا لتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في فنزويلا من خلال الحوار، بدعم من حكومة الرئيس أندريس مانويل لوبيز أوبرادور في المكسيك، والمساعدة الدبلوماسية الخاصة من قبل مملكة النرويج، والحضور المباشر لحكومتي الاتحاد الروسي وهولندا.

وأشكر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، على دعمه خلال عملية الحوار في المكسيك. وأطلب الدعم الكامل من الأمم المتحدة لضمان تقدم عملية الحوار في المكسيك نحو اتفاقات جزئية جديدة واتفاق عالمي لتعزيز السلام والسيادة والرخاء وتحقيق الانتعاش الشامل في فنزويلا. هذا هو طلبي وأشكركم. وفي هذا الصدد، ستظل فنزويلا في جميع المحافل الدولية.

وذكرنا في المنظمات المعنية بتغير المناخ أن هناك حاجة ماسة إلى استجابة عملية يمكن التحقق منها لاتخاذ إجراءات لمكافحة انبعاثات غازات الدفيئة والاحترار العالمي للمحيطات والبيئة وجميع الأحداث والكوارث المتصلة بتغير المناخ. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة يمكن التحقق منها لوقف تسريع العمليات التي تقوض التوازن الإيكولوجي لكوكب الأرض.

وعلى مر السنين وحتى مؤخرا شهدنا فيضانات كبيرة في هذه المدينة التي تضم مقر الأمم المتحدة، نيويورك. وشهدنا حرائق وفيضانات متزامنة في الهند والصين ونيويورك وإسبانيا وفنزويلا. وشهدنا جفافا كبيرا في جنوب أمريكا الجنوبية وجفافا غير مسبوق لنهر بارانا. وتجبرنا هذه الأحداث على مطالبة الحكومات العظمى باتخاذ إجراءات فعالة للحد من الاحترار العالمي وانبعاثات غازات الدفيئة وإعطاء الأمل للعالم في مواجهة وضع يبعث على القلق والمأساة حقا لكثير من الناس على كوكب الأرض.

ولا شك أن منظومة الأمم المتحدة هي التي يجب تعزيزها، بوصفها تجسيدا للعالم المتعدد الأطراف وللقانون الدولي وهي سيادة الشعوب في عالم يتسم بالشجاعة ويقوم على القانون الدولي. ويجب بناء عالم جديد، عالم جديد ينبع من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومن سكان الولايات المتحدة الأمريكية. إن عالما جديدا يولد مجددا لوضع حد للهيمنات القديمة ولأولئك الذين يدعون أنهم شرطة لشعوب العالم وقضاتها.

لقد حان الوقت لكي تسود الحرية والسيادة والاستقلال. إن عالما جديدا يحتاج إلى أمم متحدة جديدة حتى نتمكن جميعا من تقاسم الحياة والتضامن والطريق العادل والضروري لمجتمع جديد – ألا وهو العالم الجديد.

وتدعو فنزويلا علنا تأييدا لذلك العالم الجديد.

شكرا جزيلا لكم يا حُكّام العالم الأعزاء.

شكرا جزيلا لجميع شعوب الأمم المتحدة وسلطاتها.

**المرفق الثاني**

**خطاب السيد أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقوات الدفاع**

معالي، عبد الله شهيد، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين،

معالي، أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

يسعدني أن أشارككم اليوم في هذه الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الدورة السادسة والسبعين، وأؤكد لكم دعم كينيا الكامل خلال فترة ولايتكم.

لقد ألهم خطابي اليوم موضوع دورة هذا العام "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد-١٩".

لاحظ الأمين العام في تقريره عن خطتنا المشتركة أن "الإنسانية تواجه خيارا واضحا وعاجلا: إما الانهيار أو التحول". ويتعين على العالم أن يأخذ هذا التحذير من الأمين العام على محمل الجد. وبذلك أحث على اتخاذ الإجراءات المتعددة الأطراف الفورية التالية:

أولا، يجب أن نضع الوصول العادل والعالمي إلى اللقاح في صميم "إعادة البناء بشكل أفضل" والتعافي من جائحة كوفيد-١٩.

ثانيا، يتعين علينا تقديم دعم مالي ملموس للبلدان النامية في مجال المناخ وضمان وجود "الصناعة الخضراء" بشكل كبير في البلدان النامية.

ثالثا، يجب أن ننسق أدواتنا لحل النزاعات مع التحول الاستراتيجي في التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الإقليميان والدوليان.

رابعا، يجب أن نعزز كفاءة الدول في إدارة التنوع والثقة الإقليمية بين المواطنين والمؤسسات، وبين المواطنين وقادتهم.

السيدات والسادة،

منذ أسبوع مضى توفي ما يقرب من خمسة آلاف كيني بسبب الإصابة بمرض جائحة كوفيد-١٩. ونعرب عن حزننا على هؤلاء الكينيين وعلى أرواح ٤,٧ مليون شخص فقدوا جراءها في جميع أنحاء العالم. لقد تسبب الأثر المدمر لهذه الجائحة على السفر والسياحة وسلاسل الإمداد والاستثمار على الصعيد العالمي في أسوأ ركود اقتصادي منذ ما يقرب من قرن من الزمان.

واستجابت كينيا بسرعة وجرأة لاحتواء الجائحة ونتيجة لذلك تتضاءل الخسائر البشرية فيها بالمقارنة مع أجزاء أخرى من العالم على الرغم من أنها أكثر إثارة للقلق.

وفي حين اتخذنا أيضا تدابير للتخفيف من أثرها على مختلف قطاعات اقتصادنا فإن ضررها الاقتصادي كان واضحا. لقد حان الوقت لإعادة البناء.

ويتطلب النجاح في إعادة البناء استجابة عالمية في مجالي الثقة والاستثمار لتمكين انتعاش الإنتاج والاستهلاك مرة أخرى وعودتهما إلى مستويات ما قبل انتشار الجائحة. وتتمثل الطريقة الأكثر ضمانا لبناء تلك الثقة في توفير اللقاحات في جميع أنحاء العالم بطريقة منصفة وسهلة الوصول. ولكن الأمر ليس كذلك حاليا، للأسف. ويجسد عدم التماثل في إمدادات اللقاحات نظاما متعدد الأطراف أصبح بحاجة ماسة إلى الإصلاح.

وفي صميم الجهود العالمية الرامية إلى "إعادة البناء على نحو أفضل"، يجب علينا أن نقوم بتغييرات هيكلية منسقة من شأنها أن تمكّن من زيادة حجم الاستثمار ونقل التكنولوجيا. وبدلا من أن يكون ذلك مدفوعا بنية العمل الخيري، ينبغي أن يكون انطلاقا من روح التضامن والمصلحة الذاتية المستنيرة.

ويمكن لأفريقيا التي تتسم بسرعة النمو أن توفر للعالم أجمع فوائد عائدها الديمغرافي من الشباب وفرص الاستثمار الهائلة. وبوسع أفريقيا أن تصبح محركا للنمو العالمي المستدام ومصدرا للسلام والاستقرار والازدهار التحويلي.

أصحاب السعادة، لقد أشار العديد من القادة في مناسبات سابقة إلى ضرورة تحقيق انتعاش اقتصادي متزامن ومرتبط بالإجراءات المتعلقة بتغير المناخ. ومع اقتراب الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ينبغي أن نهدف إلى تقديم التزامات واضحة بالمساهمة في استثمارات البلدان النامية في مجالات الصناعة الخضراء والبنية التحتية التي تحتاج إليها.

إن "إعادة البناء على نحو أفضل بصورة مراعية للبيئة" الذي يوفر فرص العمل والازدهار المشترك سوف يحظى بدعم جيل الشباب ويعزز السعي إلى اتخاذ إجراءات في مجال تغير المناخ.

سيدي الرئيس،

إن كينيا مستعدة لتصبح دولة رائدة في الصناعة المراعية للبيئة. لقد وضعنا استجابة قوية لتغير المناخ. وقدمنا خطة وطنية مستكملة للمساهمة المحددة تهدف إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٣٢ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

كما أن لدى كينيا استراتيجية الاقتصاد الأخضر وخطة تنفيذها (٢٠١٦-٢٠٣٠)، والتي ستمكننا من تحقيق نمو اقتصادي أعلى ودعم مسار للتنمية منخفض انبعاثات الكربون.

وحددت كينيا أيضاً مجموعة من أولويات التكيف القائمة على المحيطات لدمج الحلول المناخية القائمة على المحيطات مع الاستجابة العالمية لتغير المناخ.

ونتطلع إلى المشاركة في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمحيطات مع البرتغال في أواخر حزيران/يونيه ٢٠٢٢، لحشد الالتزامات والشراكات التي ستتعزز العمل العالمي الطموح في مجال المحيطات وزيادة الاستثمارات في الاقتصاد الأزرق.

ويأتي ذلك في أعقاب استضافة كينيا بنجاح لأول مؤتمر عالمي للاقتصاد الأزرق المستدام في عام ٢٠١٨، مع اليابان وكندا وشركاء آخرين.

سيدي الرئيس،

تنعم كينيا بشعب من الشباب المتعلمين المنتجين الذين تمكنوا من بناء واحد من أكثر الاقتصادات المختلطة حيوية في أفريقيا.

وننفذ برامج طموحة لإعداد البلد لتوفير فرص عمل لائقة ومجزية. إن استثماراتنا في الطرق والبنية التحتية الجوية والمرفئية ومرافق الرعاية الصحية الحيوية في جميع أنحاء البلد هي الأكثر شمولاً وطموحاً في تاريخنا.

كما قدمنا منهجاً دراسياً وطنياً قائماً على الكفاءة وعلى تعميم الوصول إلى التعليم، مما سيزيد من تعزيز القدرة التنافسية للقوى العاملة لدينا.

وتركز إدارتي في الوقت نفسه على الاحتياجات العاجلة لشعبنا. لقد استهدفنا ٣,٣ ملايين أسرة معيشية هي الأكثر تعرضاً للخطر، وفي هذه العملية حققنا انخفاضاً بنسبة ٥٠ في المائة في عدد الكينيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

وبحلول العام القادم، سنكون قد حققنا انخفاضاً بنسبة ٢٧ في المائة في سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة، وأنشأنا ١ ٠٠٠ شركة صغيرة ومتوسطة الحجم في مجال تصنيع المنتوج الزراعي، و ٦٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل جديدة. كما سنكون قد سجلنا زيادة بنسبة ٤٨ في المائة في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، سيداتي وسادتي،

بصفتي رئيساً حالياً لمنظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، عقدتُ وترأستُ مؤتمر قمة استثنائياً بين الدورات بالتواصل عبر الإنترنت في ذروة جائحة كوفيد-١٩ في حزيران/يونيه من العام الماضي.

وقد اعتمدنا إعلان نيروبي "نغوفو يا باموجا" الذي يدعو إلى تجاوز جائحة كوفيد-١٩ من خلال التضامن العالمي.

كما استضفتُ مؤخراً مؤتمر القمة الأول بين أفريقيا والجماعة الكاريبية، الذي أكدنا خلاله على الحاجة الماسة للشعوب المنحدرة من أصل أفريقي إلى تعزيز روابطنا الاقتصادية والسياسية. لقد كانت لحظة تاريخية ومفخرة بالنسبة لي شخصياً أن أكون جزءاً من الإرث العظيم للحركة الأفاريقية في عالمنا!

إن ما يربط بين هذه الأحداث وغيرها مما شاركت فيه خلال العام الماضي هو الاقتناع الجماعي بأن النظام العالمي لا يعمل بشكل جيد لجميع شعوبنا وجميع مناطقنا. فأنماط التجارة والاستثمار غير المتكافئة، وتدفقات التمويل غير المشروع إلى الخارج، والتدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وعقلية الاستخراج مقابل الإنتاج، كلها عوامل تتصاعد فيها عدم المساواة والهشاشة والنزاع والعنف على الصعيد العالمي. ولا تفي العديد من الأدوات المتاحة لنا بوعدها للتصدي لهذه التحديات. ومن هذه الأدوات الأساسية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي انتخبت كينيا عضواً نشطاً فيه منذ بداية العام.

وستتولى كينيا رئاسة مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. وخلال تلك الفترة، سأرأس عدة مناسبات مميزة. وهي تشمل ما يلي: أولاً، كيف يمكننا أن نعرب عن تقديرنا للتنوع، وهو هدف أساسي في تعزيز بناء الدولة والسعي إلى السلام. ثانياً، كيف تؤثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة على عمليات حفظ السلام؛ وثالثاً، كيفية تحسين دعم وتعزيز النساء من حفظة السلام وبناة السلام.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي والسعادة،

في العديد من البلدان، نشهد هشاشة الدولة التي تؤدي إلى أزمات مطولة. وتعزى هذه الهشاشة أساساً إلى عجز البلدان عن إدارة التنوع داخل الدول، مما يتيح للجماعات المسلحة والإرهابية فرصاً لخلق السخط الاجتماعي والسيطرة على مناطق واسعة داخل البلدان المتضررة.

ولم تثبت الأدوات اللازمة للتصدي لهذه الأزمات أنها كافية؛ لذا يجب أن نعمل على تحسين قدراتها. إن المهمة الأكثر أهمية التي يمكننا القيام بها هي زيادة كفاءة الدول في إدارة التنوع السياسي والاجتماعي داخل دولها القومية.

وفي الواقع، يجب على البلدان أن تفعل ذلك بطريقة تعزز الثقة بين المواطنين والمؤسسات العامة والمواطنين وقادتهم. وأعتقد أن التجارب الصعبة التي شهدتها كينيا، وتصميمنا على تجاوزها، هي دراسة حالة إفرادية مناسبة للدول الأخرى.

سيدي الرئيس،

إنني فخور بقيادة بلد عمل جاهداً لتعميق ديمقراطيته وترسيخ سيادة القانون فيه، واحتضان الجميع في المجتمع بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو الانتماء الديني.

وطوال فترة رئاستي، كنت أتزعم أمة تسير إلى الأمام لتحقيق "العظمة التي نؤمن بأننا أهل لها". وأنا فخور بأن أكون قد عززت هذا الطموح ببناء جسور الوحدة والإدماج للجميع.

أريد أن يعرف كل كيني كيف تحظى أمتنا، كينيا، بتقدير كبير في المجتمع الدولي وأن يكون فخوراً بها. ويجب ألا ينسى الكينيون أبداً يد الصداقة التي امتدت إلينا في أوقات مختلفة، من جانب العديد من الدول التي تحظى بمقاعد في هذه الجمعية العامة؛ وألا ينسوا ما قدمناه من مساهمة في المجتمع الدولي.

وأخيراً، يجب ألا تنسى كينيا أبداً البلدان التي ما زالت تكافح ضد الاحتلال والجزاءات غير القانونية التي تسبب المعاناة وتقوّض حقوق الإنسان للشعوب في عالمنا.

وفي الختام، نقدّم تضامننا والتزامنا كدولة عضو في الأمم المتحدة للقيام برحلة العودة إلى الانتعاش والازدهار، "البناء بشكل أفضل مستقبلاً" في نظام متعدد الأطراف يتسم بالإنصاف والفعالية.

سيدي الرئيس، أشكرك. باركم الرب جميعاً!

**المرفق الثالث**

**خطاب السيد جوكو ويدودو، رئيس جمهورية إندونيسيا**

معالي رئيس الجمعية العامة،

معالي الأمين العام،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي والسعادة، قادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

يتطلع المجتمع الدولي إلى الجمعية العامة لتقديم إجابات على الشواغل العالمية الرئيسية.

متى سيتحرر الناس من الجائحة؟ ومتى سيتعافى الاقتصاد وينمو بشكل شامل؟ وكيف يمكن الحفاظ على الكوكب للأجيال القادمة؟ ومتى سيتحرر العالم من النزاعات والإرهاب والحرب؟

وبالنظر إلى التطورات العالمية الأخيرة، هناك العديد من الأشياء التي يتعين علينا القيام بها معاً.

أولاً، يجب أن نستشعر الأمل في أن نتمكن من التصدي لجائحة كوفيد-١٩ بسرعة وإنصاف ومساواة.

وندرك أنه "لا أحد في مأمن حتى يكون الجميع في مأمن". إن القدرة على التصدي لكوفيد-١٩، بما في ذلك في مجال التطعيمات، ووتيرة التصدي له تتفاوت بين البلدان تفاوتاً كبيراً. ولا يزال التسييس والتمييز في اللقاح يحدثان.

ويجب أن نحلّ هذه المسائل بخطوات ملموسة.

وفي المستقبل، يجب علينا إعادة تنظيم هيكل الأمن الصحي العالمي والنظام العالمي للأمن الصحي.

ويلزم إنشاء آليات جديدة لتعبئة الموارد الصحية العالمية، التي تشمل التمويل واللقاحات والأدوية والمعدات الطبية، فضلاً عن العاملين في مجال الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم، بسرعة وإنصاف.

نحن بحاجة إلى وضع بروتوكول صحي عالمي موحد في الأنشطة العابرة للحدود، مثل معايير اللقاحات ونتائج الاختبارات والحالات الطبية الأخرى.

ثانياً، لا يمكن تحقيق الانتعاش الاقتصادي العالمي إلا إذا كانت الجائحة تحت السيطرة وتكاتفت البلدان لمساعدة بعضها بعضاً.

وتحتضن إندونيسيا، إلى جانب بلدان نامية أخرى، استثمارات جيدة. تلك التي تفتح الباب للعديد من فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، وتسهم في الاستدامة.

ثالثا، إن التزام إندونيسيا تجاه القدرة على التكيف مع تغير المناخ، والتنمية المنخفضة الكربون، والتكنولوجيا الخضراء التزام ثابت وواضح.

غير أن عملية التحول في مجال الطاقة والتكنولوجيا يجب أن تيسر مشاركة البلدان النامية في تنمية الصناعات وأن تصبح بلدانا منتجة للتكنولوجيا.

وتذكرنا جائحة كوفيد-١٩ بأهمية تنويع مراكز الإنتاج في جميع أنحاء العالم.

رابعا، يجب أن نكون صارمين في مكافحة التعصب والنزاعات والإرهاب والحرب. ويجب الالتزام بالسلام في التنوع وحماية حقوق المرأة والأقليات.

ويجب أن تكون الشواغل المتعلقة بتهميش المرأة والعنف في أفغانستان، واستقلال فلسطين البعيد المنال، والأزمة السياسية في ميانمار، هي جدول أعمالنا المشترك.

وقد اجتمع زعماء رابطة أمم جنوب شرق آسيا في جاكرتا واتفقوا على توافق الآراء المكون من خمس نقاط، الذي يتطلب تنفيذه الالتزام الكامل من جانب جيش ميانمار.

ويجب أن يقابل الأمل الكبير الذي يراود المجتمع العالمي بخطوات عملية ونتائج ملموسة.

وتقع هذه المسؤوليات على عاتقنا. إن المجتمع العالمي ينتظر. ومن واجبنا أن نبعث الأمل في مستقبل العالم.

أصحاب السعادة،

في عام ٢٠٢٢، ستتولى إندونيسيا رئاسة مجموعة العشرين، تحت شعار "التعافي معا ... التعافي بشكل أقوى".

وتسعى إندونيسيا جاهدة إلى أن تعمل مجموعة العشرين لصالح الجميع، البلدان المتقدمة النمو والنامية، والشمال والجنوب، والبلدان الكبيرة والصغيرة، والدول الأرخبيلية والدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ، فضلا عن الفئات الضعيفة التي يجب أن تمنح الأولوية.

وستكون الشمولية هي الأولوية الرئيسية خلال رئاسة إندونيسيا. هذا هو التزام إندونيسيا بإظهار عدم تخلف أحد عن الركب.

وسيكون الاقتصاد الأخضر والمستدام أيضا إحدى الأولويات.

وتدرك إندونيسيا مكانتنا الاستراتيجية بشأن تغير المناخ. ومن ثم، سنواصل العمل بجد للوفاء بالتزاماتنا.

في عام ٢٠٢٠، خفضت إندونيسيا حرائق غاباتها بنسبة ٨٢ في المائة، مقارنة بالعام السابق. وقد انخفضت معدلات إزالة الغابات انخفاضا كبيرا، فوصلت إلى أدنى مستوى لها منذ ٢٠ عاما.

وعلى الصعيد العالمي، ستطرح إندونيسيا تقاسم الأعباء، وليس تحويل الأعباء.

وفي مواجهة هذه البرامج العالمية الصعبة، تكرر إندونيسيا تأكيد أملها في تعددية الأطراف ودعمها لها.

ومن الحتمي بالنسبة لنا أن نحمي تعددية أطراف فعالة، مع القيام بإجراءات عملية والخروج بنتائج ملموسة.

دعونا نعمل معا ... نتعافى معا ... نتعافى بشكل أقوى.

أشكركم.

**المرفق الرابع**

**خطاب السيد لازاروس مكارثي شاكويرا، رئيس ووزير الدفاع في جمهورية ملاوي**

معالي السيد عبد الله شهيد، رئيس الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة؛

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة؛

أصحاب الفخامة، رؤساء الدول والحكومات؛

السيدات والسادة،

حين أنتهي من كلامي، سيكون ما يقرب من ٥٠٠٠ طفل جديد قد دخلوا عالمنا المضطرب. والواقع أن عدد الأطفال الذين تنتظر ولادتهم خلال الأيام السبعة من هذه المناقشة يزيد على ٣ ملايين طفل.

وفي الوقت الحالي، هذه المجموعة الجديدة من البشر والمليارات الأخرى التي ستولد في السنوات الثمانين المقبلة، ليس لها صوت ولا حق في التصويت في هذه الجمعية. ومع ذلك، فإنهم هم، وليس نحن، من سيعيشون في المستقبل الذي نصنعه هنا. وتقع على عاتقنا مهمة اختيار ذلك المستقبل لهم. هذه الجمعية هي مفترق الطرق حيث يجب أن نختار بين نموذجين للمستقبل من أجل أطفالنا وأطفالهم.

يجب أن نختار لأطفالنا إما مستقبلا خال من انبعاثات الكربون؛ أو مستقبلا من الكوارث المناخية اليومية التي تقضي على المحاصيل والمنازل والمدن وبعض الدول في هذه القاعة.

يجب أن نختار لأطفالنا إما مستقبلا من التضامن والضيافة والسخاء يتجاوز الحدود والهويات الوطنية في أوقات الأزمات العالمية؛ أو مستقبلا من الجشع الذي يكتنز أوجه التكنولوجيا المنقذة للحياة والأدوية واللقاحات في أحد نصفي الكرة الأرضية بينما تتم سرقة المواد الخام من نصف الكرة الآخر وتركه يهلك.

يجب أن نختار لأطفالنا إما مستقبلا من السلام تعززه التنمية المستدامة المنصفة بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب؛ أو مستقبلا من النزاعات الناجمة عن اتساع فجوة التفاوت الاقتصادي بين الأغنياء والفقراء، الرجال والنساء، الشباب والمسنين.

يجب أن نختار لأطفالنا إما مستقبلا من الحوكمة الرشيدة من خلال مؤسسات ديمقراطية قوية تحمي حقوق الإنسان، وتدعم سيادة القانون، وتحافظ على السلام العالمي؛ أو مستقبلا من الحكومات الفاسدة والقمعية تدعمها حروب بالوكالة بين الدول المتقدمة النمو وتمكنها من ذلك أمم متحدة ضعيفة وغير ديمقراطية تخدم مصالح مجلس الأمن على حساب تنمية وإدماج الدول الأعضاء فيها.

إن المكان المناسب للاختيار هو هنا، ووقت الاختيار هو الآن. هنا والآن، يجب أن نتحرك بسرعة وتآزر لانتشال الحضارة من هذا الحطام الغارق. هنا والآن، يجب أن نسكت مصالحنا التافهة والضيقة لكي

نعبر عن رغبتنا المشتركة في البناء بشكل أفضل وألا نترك أحدا يتخلف عن الركب. هنا والآن، يجب أن نستجيب للأزمات الأربع التي تواجهنا: أزمة المناخ، وأزمة كوفيد، وأزمة التنمية المستدامة، وأزمة حوكمة الأمم المتحدة.

والآن، إن نقاط الانطلاق للاستجابة لكل أزمة من هذه الأزمات بسيطة. بالنسبة لأزمة المناخ، تكمن نقطة البداية في كلمتين: أوفوا بتعهداتكم. لقد مر أكثر من ١٠ سنوات منذ أن قامت الدول المتقدمة النمو التي تسببت في أكبر قدر من التلوث في كوكبنا بالتعهد بتقديم مبلغ ١٠٠ مليار دولار للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. هذه هي الدول التي تخبر بقيتنا أن نحذو حذوها، الدول التي تخبرنا أن نعتبرها أصدقاء، الدول التي تسمينا فاسدين وغير جديرين بالثقة عندما نقول شيئا ونفعل شيئا آخر، الدول التي تخبرنا أنها قادة هذه القرية العالمية.

حسنا، لقد حان الوقت لإظهار تلك القيادة. أوفوا بتعهداتكم. وتذكروا، هذا ليس تبرعا. إنها رسوم تنظيف، لأنكم إن لوثتم الكوكب الذي نسميه جميعا الوطن، فمن الصواب أن تتكفلوا بتكاليف تنظيفه. أوفوا بتعهداتكم.

بدون لو، بدون لكن، بدون و.

وبالمثل، فإن نقطة البداية لإنهاء أزمة كوفيد تكمن في ثلاث كلمات: أتيحوا اللقاحات. فالتقارير تفيد بأن البلدان المتقدمة النمو تحتفظ بنصف مليار جرعة لقاح ستنتهي صلاحيتها في غضون ثلاثة أشهر. فما الذي تنتظره؟ أفرجوا عن اللقاحات. أفرجوا عن جرعات اللقاح وحقوق إنتاج اللقاح لإنقاذ حياة البشر. وفي معظم الدول الأعضاء البالغ عددها ٤٦ في مجموعة أقل البلدان نموا والدول الأعضاء الست عشرة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي ترأسهما ملاوي، تقل معدلات التطعيم عن ٢ في المائة. وكان يمكن أن يكون صفر في المائة لولا مرفق كوفاكس الذي يجري تنسقيه من جانب تحالف غافي – التحالف العالمي للقاحات والتحصين، والائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة، ومنظمة الصحة العالمية.

ومع هذه المحدودية في فرص الحصول على اللقاحات، كان علينا تحقيق الاستفادة القصوى من التدابير الوقائية والعلاجية. وفي ملاوي وحدها، سيطرنا على ثلاث موجات من الجائحة بدون اللجوء لتدابير الإغلاق؛ وقمنا ببناء مراكز للتعافي وزودناها بالعاملين في وقت قياسي؛ وعالجنا المرضى المصابين بكوفيد وسجلنا معدل تعافي يزيد عن ٨٥ في المائة؛ وخفضنا معدلات العدوى من ٤٠ في المائة إلى أقل من ٥ في المائة؛ وحافظنا على عدد الوفيات الناجمة عن كوفيد عند أقل من ٣٠٠٠ حالة؛ ويسرنا التحويلات النقدية الشهرية لدعم آلاف الأسر التي تعرضت لفقدان الدخل بسبب الجائحة.

ولكن في عالم يستمر فيه الفيروس في التحور والانتشار، فإن التدابير التي استخدمناها لتحقيق كل هذا ليست مستدامة. والسلاح الأكثر فعالية الذي نحتاجه هو اللقاح. وعلى هذا النحو، يمكنكم أن تتخيلوا خيبة أملنا في أن نكون في جمعية مثل هذه، نقف كتفا بكتف إلى جانب الدول التي تقدم الآن الجرعات المعززة

في حين لم يحصل معظم شعبنا بعد على أول جرعة. إن هذا الشكل من إضفاء النزعة القومية على اللقاحات خطأ. إنه عدم مبالاة. ويجب أن يتوقف. أفرجوا عن اللقاحات.

وفي الوقت نفسه، ولمساعدتنا على التعافي من الدمار الاقتصادي الذي سببته هذه الجائحة، فإن نقطة البداية هي كلمتان: إلغاء الديون. وهذا هو الشيء الوحيد الأشد تأثيرا الذي من شأنه أن يساعد البلدان النامية مثل ملاوي على إعادة البناء بشكل أفضل، وألا تتخلف عن الركب. ولدينا بالفعل برنامج للإنعاش الاقتصادي الاجتماعي لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة. ولكن ما ينقصنا هو إلغاء الديون الذي سيساعدنا على التركيز على التعافي. وقد تم بالفعل إثبات فعالية هذا النهج من خلال مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي اتخذتها لمجموعة العشرين. لذا أقول مرة أخرى:

عليكم إلغاء الديون.

أما بالنسبة لأزمة التنمية المستدامة، فإن نقطة الانطلاق لإحراز التقدم هي مرة أخرى كلمتان: لنعمل معا. ونحن كمجتمع عالمي، بعيدون عن المسار الصحيح فيما يخص عددا من أهداف التنمية المستدامة، وليس هناك سبيل للتقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بدون العمل معا عبر الحدود، وعبر القطاعات، وضمن إطار أهداف التنمية المستدامة.

إن الحاجة إلى العمل معا بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هي سبب شعوري بالسعادة لاستضافة مؤتمر القمة الـ ٤١ لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ملاوي.

والحاجة إلى العمل معا بشأن أهداف التنمية المستدامة هي سبب سعادتي باستضافة قمة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية قبل مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، حيث تشاطرنا ما تعلمناه من التنفيذ الناجح لبرنامج المدخلات الميسورة التكلفة، الذي زاد من إنتاج ملاوي الغذائي بنسبة ٢١ في المائة في موسمه الأول.

والحاجة إلى العمل معا بشأن أهداف التنمية المستدامة هي السبب في شعوري بالسعادة لإلقاء كلمة أمام أول مؤتمر قمة لرؤساء دول من أفريقيا والجماعة الكاريبية.

والحاجة إلى العمل معا بشأن أهداف التنمية المستدامة هي السبب في سعادتي لأن ملاوي هي إحدى الدول الثماني المناصرة العالمية للهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة لتوفير الطاقة النظيفة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠.

والحاجة إلى العمل معا بشأن أهداف التنمية المستدامة هي السبب في أنني أتطلع لاستضافة مؤتمر المناخ للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الشهر المقبل، استعدادا لتعاوننا مع المناطق الأخرى خلال المؤتمر

السادس والعشرين المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ المقرر عقده في غلاسكو.

والحاجة إلى العمل معا بشأن أهداف التنمية المستدامة هي السبب في أنني أتطلع إلى الاجتماع ببلدان أخرى من أقل البلدان نموا في مؤتمر القمة الخامس لمجموعتنا في الدوحة في كانون الثاني/يناير المقبل.

فلنعمل معا لأنه على الرغم من أن بلدي لديه خطة تنفيذ مدتها ١٠ سنوات لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلا أنه لا يمكن تنفيذ الكثير من تلك الخطة على نحو انفرادي. وخلاصة القول هي أنه إذا فشلت دولة واحدة من دولنا أو نجحت في تحقيق التنمية المستدامة، فإن ذلك سينطبق على بقية الدول.

إن الحاجة إلى العمل معا تقودني إلى الأزمة الرابعة والأخيرة التي نواجهها: وهي أزمة حوكمة الأمم المتحدة. ففي عالم يحتاج إلى تعددية الأطراف أكثر من أي وقت مضى، لا غنى عن الأمم المتحدة لمعالجة التحديات العالمية التي نواجهها. وعليه، يجب أن تكون الأمم المتحدة المعيار الذهبي للديمقراطية والمساءلة والشفافية والإنصاف. لذلك فإن موقفنا يتمثل في أن نقطة البداية لإقامة أمم متحدة تعكس هذه القيم هي ثلاث كلمات: إصلاح هذه المؤسسة.

وأحد الإصلاحات المطلوبة بشكل عاجل هو تنفيذ توافق آراء إيزولويني للاتحاد الأفريقي، الذي يطالب بحصول أفريقيا على مقعدين دائمين، يتمتعان بحق النقض، في مجلس الأمن، وخمسة مقاعد غير دائمة. لقد حان الوقت لكي تمارس الأمم المتحدة القيم الديمقراطية التي تنادي بها. وهذه هي الأمم المتحدة التي نريدها لملايين المواليد الجدد الذين يدخلون العالم المضطرب الذي أنشأناه، لأن هذه هي الأمم المتحدة التي يمكنهم الوثوق بها لإيجاد عالم أفضل.

وأشكركم لحسن إصغائكم.